جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أزمة المياه في العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية
تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

إعـــداد الطالب:
– مزياني إسماعيل

تحـت إشـــراف الأستاذ:
د– سعيـدي سعيـد

لجنة المناقشـة:

رئيســا	
مشرفا ومقررا	
عضو مناقش	
عضو مناقش	

السنة الجامعية :2016–2017

شكـــر وعرفـــان

الشكر والحمد لله حمدا كثيرا يليقان بجلاله وعظيم سلطانه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل.

إنني في المقام الأول أتوجه بالشكر والعرفان والتقدير إلى الدكتور سعيدي سعيد الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وتشجيعه الدائم لي على إظهار الجديد في الموضوع.

كما لا أنسى شكري الخاص إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة اعترافا لما قدموه لنا طيلة هذا المشوار من حصيلة علمية وتوجيها وإرشادات لإنجاز ما هو أفضل دائما.

الشكر موصول إلى كل من ساعدني ووقف بجانبي لإنجاز هذا العمـــل.

الإهـــداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى والدتي حفظها الله ورعاها

إلـى زوجتـي الفاضلة التي وفرت لـي الجـو لإنجـاز هـذا العمل،

مساعدة وصبرا

إلى أبنائي: شاهر أواب، أمجد، أياد متمنيا لهم السير على نفس

الدرب وتحقيق ما هو أفضل.

إلى الإخوة والأخوات.

مقدمـــة

تعد المسالة المائية من أهم المسائل التي تواجه العالم وبالأخص العالم العربي في الوقت الراهن وفي المستقبل وهذا بسبب قلة الأمطار والتغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري وكثرة الحاجة إلى المياه التي هي مورد طبيعي هام جدا في حياة الإنسان بل انه يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي والزراعي والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

فمسالة المياه يشكل احد المحاور الرئيسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ وفي كل منطقة من مناطق العالم إذ أنها أساس التفاعلات الحضارية وعلى ضفاف الأنهار أقيمت الحضارات القديمة مثل الحضارة الفرعونية واليونانية والرومانية وكذا حضارة مابين النهرين في العراق

وعلى هذا الأساس كان الماء موضوع النزاعات والهجرات للقبائل خاصة العربية منها على طول التاريخ نظرا للحاجة الملحة التي يشكلها هذا المورد الطبيعي في استمرار الحياة البشرية.

ولقد تطورت إشكالية المياه وأصبحت هامة ومركزية في التنمية وفي السياسة الدولية أيضا ونجمت عنها صراعات دولية وإقليمية.

وتعد منطقة الشرق الأوسط ومنها الدول العربية إحدى أهم المناطق التي تعاني من ندرة المياه بسبب وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية ومع تزايد السكان فان مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الحاجات المنزلية والصناعية والزراعية.

ونظرا لأهمية هذا المورد الطبيعي فانه أصبح يشكل أزمة متعددة الإبعاد بدءا من الحقائق الجغرافية والتاريخية فضلا عن الاعتبارات القانونية كونه تعدى المجالات الإنسانية فأصبح قضية اقتصادية سياسية واجتماعية ويمتد لأن يصبح مصدرا محتملا للصراع.

فمسالة المياه تعتبر احد أهم مصادر التوتر في العلاقات العربية – التركية والتي تشكل خطرا حقيقيا على الآمن المائي العربي وخاصة وأن تركيا كانت تهدد دول الجوار الجغرافي العربي وهذا بسيطرتها

على مصادر المياه بل وتعتبرها سلعة إستراتيجية بديلة أو المساوية لسلعة النفط وتوصفه بأنه سلاح سياسي للابتزاز وفرض شروطها المجحفة.

فلقد كادت المواقف التركية المتباينة من مشكلة المياه بفعل سياستها المائية بإقامة السدود والحواجز أن تفجر أزمات مستمرة في كثير من الأحيان مع جيرانها خاصة سوريا والعراق.

إلا أنه وفي ظل التغيرات الجديدة التي شهدتها تركيا على مستوى الداخلي بفضل وصول حزب "العدالة والتنمية" ذو التوجه الإسلامي إلى الحكم سنة 2002 تشكلت رؤية جديدة لهذا الحزب خاصة مع دول الجوار تطبيقا لمبدأ أحد ابرز أعضائه " احمد داوود اغلوا " صفر مشاكل مع دول الجوار وسارع إلى إصلاح علاقات تركيا مع جيرانها خاصة سوريا والعراق بحكم ارتباطها الديني والتاريخي.

ومن هذا المنطلق فان إشكالية هذا الموضوع تندرج أساسها في شكل سؤال مركزي مفاده:

ما هي انعكاسات أزمة المياه على العلاقات العربية–التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الحكم؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

– ما هي أهمية المياه في العلاقات العربية التركية؟

– ما هي توجهات السياسية التركية حول قضية المياه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم؟

– ما هو مستقبل العلاقات العربية – التركية في ظل أزمة المياه؟

وبناء على أسئلة الدراسة فقد اعتمدنا الفرضيات التالية:

*هناك ارتباط وثيق ما بين العامل المائي والعامل السياسي في إثارة النزاع وطبيعة العلاقات ما بين تركيا –العراق –سوريا ابتداء من 2002.

* تتأثر العلاقات التركية – الإسرائيلية (سلبا) إلى حد ما بسبب صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم وانتهاجه سياسة التوازن والمصالحة مع العرب ومصالحة مع إسرائيل.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعتبر إحدى الدراسات السياسية الحديثة التي تتناول موضوع دور المياه في العلاقات العربية التركية، ورؤية حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى هذه المسالة بعد وصوله إلى الحكم سنة 2002.

حيث تعتبر مسالة المياه احد الركائز الأساسية التي يستند عليها الأمن، وبالتالي فان دراسة دورها في إبراز العلاقات بين دول الجوار الجغرافي تأتي انطلاقا من الدور الفاعل لمنطقة الشرق الأوسط تجاه العالم الخارجي، حيث أصبحت مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع الهامة على العالم، فالشرق الأوسط تأتي أهميته من أهمية الموقع الجغرافي الذي يسيطر على ممرات مائية إستراتيجية.

وتستند هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير ظاهرة التوترات الإقليمية في ضوء التدخلات من القوى الخارجية في النظام المائي للدول الواقعة ضمن منطقة الشرق الأوسط.

وأيضا لأن قضية المياه باتت تمثل اهتماما كبيرا للباحثين والأكاديميين وصانعي القرار من منطلق أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

لم يعد استخدام الأنهار الدولية قاصرا على الزراعة والملاحة ولكنه تجاوز ذلك إلى العديد من الاستخدامات المتطورة، الصناعية والكهربائية والتجارية ... إلخ والتي أثرت بدورها في كم ونوع مياه الأنهار الدولية، مما أدى إلى تزايد فرص نشوب نزاعات مائية في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على أهمية الماء ودوره في إبراز العلاقات العربية التركية من خلال التعرف على السياسة التركية تجاه دول الجوار الجغرافي.

2- التعرف على تداعيات التدخلات الخارجية على العلاقات المائية بين دول تركيا – العراق – وسوريا.

3- التعرف على أهم الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية بين الأطراف حول المياه.

4- التعرف على مستقبل العلاقات العربية – التركية في ظل أزمة المياه من منظور حزب العدالة والتنمية في تركيا.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية:

تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين عام 2002 حتى 2013 وترجع أسباب اختيار هذه الفترة لكونها شهدت عدة تطورات على المستوى العالمي والإقليمي منها انتهاء الحرب الباردة وتغير خريطة القوى الدولية وعلى المستوى الإقليمي أيضا فان كثير من الدول في منطقة الشرق الأوسط بدأت تنتهج سياسات تضر بمصالح بعضها أين بدأت دول الإقليم في تنفيذ سياسات تنموية تستلزم الحصول على كميات إضافية من خلال إنشاء السدود، إلى جانب وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ذو التوجه الإسلامي والذي يسعى إلى تغيير سياسته مع دول الجوار.

وتنتهي الدراسة عند 2014 حيث أنها الفترة الممكنة للدراسة للتحقق من أهدافها ومواكبة التطورات الحالية.

2- الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل ودراسة دور المياه كمصدر إثارة النزاع الإقليمي في دول الشرق الأوسط وبالأخص تركز الدراسة على تركيا وعلاقتها بالدول العربية، وتقوم الدراسة بالاهتمام على سوريا والعراق دول الجوار الجغرافي ومدى تأثير أزمة المياه على هاته العلاقات خاصة في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية لتركيا.

منهج الدراسة:

للإجابة عن جميع التساؤلات السابقة فان هذه الدراسة تتطلب منا الاعتماد على المناهج التالية:

1) **المنهج الوصفي**: إن هذا المنهج يساعد على تحديد مميزات ظاهرة المياه في العلاقات العربية التركية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة.

كما انه يساعد في تحديد الطبيعة العامة للعلاقات العربية – التركية وما ترتب عنها من أثر كمشكلة المياه وهذا من خلال جمع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية وكيفية وأضيف هذه المعلومات حتى نتمكن من الوصول إلى الحقائق الدقيقة كما هي مطروحة في الواقع.

2) **المنهج التحليلي**: إن الفهم الجيد لمسالة المياه في العلاقات العربية التركية وأثرها على مستقبل هذه العلاقات تفرض استخدام منهج تحليلي علمي وهذا بهدف القدرة على قراءة وتحليل النصوص القانونية ومحتوى الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف التي تناولت أو حاولت تنظيم هذه الأزمة وفق آليات لتحديد طبيعة عملها كما أن هذا المنهج يساعد الباحث على تفسير النصوص القانونية للوصول إلى فهم دقيق لهذه القضية .

3) **المنهج التاريخي**: يأتي استخدام هذا المنهج من اجل الوقوف على مجمل التطورات التي رافقت مشكلة المياه بين العراق وتركيا وسوريا ومدى تأثير هذه المشكلة على العلاقات العربية – التركية

نظرا لوجود أطراف إقليمية أخرى لها دور مهم في هذه المشكلة وهما الكيان الإسرائيلي خصوصا الذي يسعى للحصول على المياه من تركيا.

4) **المنهج القانوني:** يستهدف هذا المنهج الوصول إلى واقع دولي مثالي من خلال تطبيق مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى واقع عالمي أفضل. وهذا المنهج هو منهج دراسة القانون الدولي المسير لنظام الأنهار والمياه وكذلك دراسة بعض الاتفاقيات الدولية المبرمة بين أطراف النزاع لأنها تعد إحدى الوسائل الفعالة في توثيق العلاقات الدولية وترسيخها.

الدراسات السابقة:

إن استعراض الأدبيات (السابقة يشكل إطارا مرجعيا للدراسة حيث سيتم إلقاء الضوء من خلالها على أهم ما تناولته فيها من محاور ونتائج وتوصيات. لذلك سوف نستعرض الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة وهي كالتالي :

هناك العديد من الدراسات التي توضح العلاقة العربية التركية، وهذه الدراسات توضح تاريخ وأبعاد هذه العلاقات.

1- دراسة محمد طه الجاسر:

يوضح فيها العلاقات التركية بالدول العربية ودورها في الصراع بين الغرب والشرق والتحالفات التي دخلت تركيا في عضويتها ومستقبل العلاقات العربية التركية.

2- دراسة سعد حقي توفيق:

توضح الدراسة تاريخ العلاقات العربية التركية وأهمية العلاقات العربية التركية والثوابت في السياسة الخارجية التركية اتجاه الوطن العربي وكذا تبين أهم العقبات أمام تطور العلاقات العربية التركية.

3- دراسة بعنوان:

تركيا وقضايا السياسية الخارجية الصادر عام 2006 إذ تناول في هذا الكتاب دراسة مستفيضة للعلاقات العربية – التركية بشكل عام والعلاقات التركية – السورية بشكل خاص وعالج أهم القضايا المشتركة بين تركيا وسوريا التي أدت إلى دور مؤثر في طبيعة العلاقات التي قامت بينهما ومنها قضية المياه المشتركة، والقضية الكردية والتعاون التركي – الإسرائيلي وأثره في العلاقات التركية السورية.

4- رسالة ماجستير تحت عنوان تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية 2007 – 2012 للباحث: محمد خليل يوسف القدرة عام 2013 تناول البحث المرحلة الثانية من حكم حزب العدالة والتنمية التركي ودور الحزب في تعزيز العلاقات التركية السورية ثم التغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات منذ قيام الثورة السورية عام 2011.

5- دراسة داليا اسماعيل محمد 2006 بعنوان " المياه والعلاقات الدولية" تحدثت الدراسة عن أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية والأبعاد السياسية لمشكلة المياه في حوض دجلة والفرات كما تناولت الدراسة الإستراتيجية الأمريكية حيال مسالة المياه في المنطقة والعلاقات التركية– الإسرائيلية وأثرها على العلاقات العربية التركية وتناولت أيضا الدراسة النظام الدولي ونظام توزيع المياه.

6- دراسة عامر مخيمر 1996 بعنوان " أزمة المياه في المنطقة العربية" تناولت الدراسة الموارد المائية في المنطقة جغرافيا والقانون الدولي ونظم المياه. كما تناولت الأوضاع الحالية والمستقبلية لموارد المياه والاحتياجات المائية. وتناولت أيضا العلاقات الدولية في حوض نهري دجلة والفرات وما هي البدائل الفنية المطروحة لتجاوز فجوة الموارد المائية.

تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة أو موضوع أزمة المياه في العلاقات العربية – التركية في ظل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا إلى ثلاثة فصول حيث شمل الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة. حيث تستعرض فيه مفهوم الأزمة وبعض المصطلحات المتشابهة وكذلك مفهوم الأزمة المائية وهنا لابد من الحديث أن الأمن المائي ودوره في العلاقات العربية التركية إلى جانب محددات هذه العلاقة مع استعراض بعض الجوانب القانونية والاتفاقيات الدولية المسيرة لازمة المياه.

أما الفصل الثاني فقد شمل على إستراتيجية حزب العدالة والتنمية بخصوص مشكلة المياه وإعادة النظر في العلاقات بين دول الجوار عموما وعلى محاور الخلاف بين الأطراف العربية بخصوص أزمة المياه على نهري دجلة والفرات إلى جانب المشاريع المائية التركية المقامة على النهرين وردود الفعل العربي (السوري العراقي) حول هاته المشاريع وأثرها على السياسة المائية للبلدين.

أما الفصل الثالث فنتناول مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل أزمة المياه ودور العامل الخارجي في تأزيم الوضع خصوصا الدور الإسرائيلي ودخوله محور الصراع بعد إقامة الشراكة مع تركيا للاستفادة من مياه نهر دجلة والفرات واثر ذلك على اقتصاديات كل من سوريا والعراق هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذا الفصل يتناول الحلول المشتركة لتسوية الأزمة المائية من الطرفين العربي والتركي.

المبحث الأول: مفهوم الأزمة

إن مفهوم الأزمة يعتبر من المفاهيم الشائعة الاستعمال في كافة المجالات، هذا ما أدى إلى صعوبة وضع تعريف شامل للازمة وهو ما عبر عنه " تشارلز مال كليلاند" يصعب ويتعذر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت خلا الأعوام الماضية حول مدلول الأزمة والتي حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياه.[1]

الأزمة لغة: تعرف في المعجم الوسيط بأنها الشدة والقحط، أما في المنجد فان أصل الكلمة مشتق من: زام زؤوما أي مات سريعا.[2]

أما الأزمة بمعناها العام والمجرد: فهي تلك اللحظة الحرجة أو اللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل وإما إلى الأسوأ، الحرب أو السلم.[3]

أما الأزمة الدولية فهي ترتبط بالإحساس بالخطر والتوتر وأهمية عنصر الوقت اللازم لاتخاذ قرارات وإجراءات المواجهة. فالأزمة موقف يحتاج إلى بذل الجهد للتعرف على متغيراته وتفسير ظواهره ومحاولة السيطرة على أحداثه تجنب مخاطره، والتعامل مع هذا الموقف يستلزم توافر رؤية متعمقة للأحداث السابقة لمعرفة أسباب الأزمة والظروف والتربة الخصبة التي أتاحت لها الوجود كما يستلزم ذهنا متفتحا لإدراك جميع الأبعاد المحيطة بالأزمة وأخيرا رؤية مستقبلية لتوقع ما سيحدث من تطورات.

فلقد عرفها (Mitroff & Pauchant 1992) بأنها حالة تمزق تؤثر على النظام كله وتهدد افتراضاته الأساسية ومعتقداته الداخلية وجوهر وجوده.

---

(1) - بن جامع لمياء، إستراتيجية الاتحاد الأوربي في إدارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية2010، ص 09

(2) محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدات الاقتصادية، القاهرة: مكتبة مدبولي. 2003 ص 21.

(3) - المرجع نفسه، ص23.

كما عرف (Bieber 1988) الأزمة بأنها نقطة تحول من أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها.

وعرف (Pouchet et Douvelle) الأزمات بأنها مواقف مركبة تواجه المنطقة أو النظام كله وتتحدى الافتراضات الأساسية المتعارف عليها وتؤدي فيما بعد لاستجواب دقيق للنظام والافتراضات الأساسية بواسطة أعضاء النظام.[1]

كما عرف " الحملاوي": الأزمة بأنها عبارة عن خلل يؤثر ماديا على النظام كله كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام.

وقد فرقت " منى شريف" الأزمة بأنها موقف ينتج عن تغييرات بينية مولدة للازمات وتخرج عن إطار العمل المعتاد ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة أن لم يكن في الحدوث نمو في الوقت، ويتطلب استخدام أساليب إدارة مبتكرة وسرعة ودقة من رد الفعل ويفرز آثار مستقبلية تحمل في طياتها فرصا للتحسين والتعلم.[2]

ويلاحظ مما سبق أن اختلاف التعريفات يرجع إلى اختلاف الكتاب في التعامل مع ظاهرة الأزمة وتعدد وجهات النظر ونواحي الاهتمام.

وفقا لذلك فان الأزمة ، هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين الطرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو نتيجة لإقدام احد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.[3]

---

[1] - ماجدة جبريل، إدارة الأزمات، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة(د س ن)

[2] - ماجدة جبريل، المرجع السابق، [د ر ص] [د س ن].

[3] - عبد الإله البلداوي، إدارة واقتصاد. متحصل عليه من الموقع:
WWW.suronline.org/AlabWab/edare- eqtesad(27)1447.htm مطلع عليه يوم: 2017/04/24 على الساعة: 9:30.

وللتفرقة بين الأزمة وإدارة الأزمة فان هذه الأخيرة تعرف حسب الباحث البريطاني «ويليامز» بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب.

وبذلك تكون الإدارة الرشيدة المسيرة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.

ويمكن تعريفها كذلك بأنها كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الحديثة والإدارية المختلفة. وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها.[1]

فعلى العموم فان تعدد أسباب الأزمة يؤدي إلى تعدد طرق إدارتها. ففي أزمة المياه بين الأتراك والدول العربية فان تعارض المصالح وسوء الفهم والإدراك أو سوء التقدير أو الرغبة في الابتزاز من طرف ضد مصالح الأطراف الأخرى يؤدي إلى تفاقم الأزمة وفي حدتها وقوتها ما يخلف درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب.

كما أن إدارة الأزمة الناجحة يبدأ بوقت مبكر جدا وأن تضع هدف الوقاية خير من العلاج في أولويات مهامها تجنبا لمراحل أكثر شدة وحدة يصعب معها حل الأزمة.

[1] – عبد الاله البلداوي، المرجع السابق، [د ر ص].

المطلب الأول: تعريف المياه

قال تعالى في كتابه « وجعلنا من الماء كل شيء حي »

الماء هو ذلك المركب الكيميائي السائل الشفاف وعديم اللون والرائحة والطعم والصفة.

يتركب الماء من ذرتي " هيدروجين " وذرة " أكسجين" ورمزه الكيمائي (H2O).

فكلمة هيدرولوجي أصلها يوناني وتتكون من مقطعين الأول (هيدرو) تعني الماء وكلمة لوجي تعني علم. وتعرف الكلمة اصطلاحا على أنها العلم الذي يدرس توزيع المياه ودورتها الطبيعية بالإضافة إلى الخصائص الفيزيائية والبيولوجية، أما حركة المياه بين اليابسة والبحر والهواء فتسمى بالدورة العامة للمياه.[1]

فمصدر المياه نوعان، مياه جوفية التي تأتي من الأمطار الثلوج، الأنهار حيث يتم امتصاصها وتخزينها في باطن الأرض ويمكن ضخها بسهولة وهذا بحفر الآبار وهناك ما يصعد من تلقاء نفسه مثل الآبار الارتوازية وهي صالحة للشرب وتمثل هذه المياه 0,33 % من حجم الماء على الأرض.

أما المياه السطحية فمصدرها الأنهار والبحيرات وهي: مياه الأمطار التي لا تنفذ من خلال طبقات التربة المسامية. وهي أمطار نقية على الرغم أنها تتلوث من جراء المصانع.

يعطى الماء 70 %من مساحة سطح الأرض على شكل محيطات وبحار. فالماء هو عصب الحياة وعلى غنى عن مياه الشرب فهي أساسية للحفاظ على كرامة الإنسان ومع ذلك فان 884 مليون شخص لا يتمتعون بسبل الوصول إلى المصادر الحسنة لمياه الشرب في حين يفتقر 2,5 مليار شخص إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة.

في عام 2002 اعتمدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة تعليقها العام رقم 15 بشان الحق في المياه الذي تعرفه " بأنه حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء تكون

[1] - www.mepsyol.es/exterior/centos/elpilar/PDF/Almanor. أطلع عليه يوم: 2017/05/19 على الساعة: 17:00

كافية ومأمونة ومقبولة، ويمكن الحصول عليها ماديا وميسورة ماليا لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية".[1]

وقد تزايد الاعتراف في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان بالتزامات محددة فيما يتعلق بإمكانيات الحصول على المياه كجزء من الحق.

ومؤخرا تضمنت الكثير من دساتير الدول إشارة صريحة إلى الحق في المياه مثل إكوادور، اورقواي، أوغندا، بوليفيا وجنوب إفريقيا، كما يعترف بخدمات الصرف الصحي في كثير من الدول منها الجزائر، جنوب إفريقيا، سريلانكا ....

[1] – منظمة الصحة العالمية، الحق في المياه ، متحصل عليه من الموقع:
www.ohCHR.org/Documents/publications/faclheel-35or.PDF اطلع عليه يوم: 2017/05/19 على الساعة 17:20

المطلب الثاني: المقصود بالأزمة المائية.

المقصود بأزمة المياه هي الندرة وعدم وجود ما يكفي من الموارد المائية المتاحة لتلبية مطالب استخدام المياه داخل المنطقة.

وندرة المياه تشمل نقص المياه أو صعوبة الحصول عليه أو العجز وقد يكون سبب نقص المياه سبب تغير المناخ. مثل تغيير أنماط الطقس مما في ذلك الجفاف أو الفيضانات وزيادة التلوث وزيادة الطلب البشري أو الإفراط في استخدام المياه.

فأزمة المياه هي الحالة التي تكون فيها المياه المتاحة داخل المنطقة اقل من الطلب في نفس ذات المنطقة.

فندرة المياه تقوم على ظاهرتين، تزايد استخدام المياه واستنزاف الموارد المائية.[1]

[1]– Gloyes Mutin, l'eau quelle perspective pour le moyen – orient – Aude, Geuthner, 2007,p 6.

المبحث الثاني: الأزمة وبعض المصطلحات المشابهة

النـــزاع:

هو لفظ تقليدي ارتبط بمفهوم قانوني يتعلق بحقوق والتزامات الدول ويختلف عن مفهوم الصراع الذي يعبر عن تعارض المصالح والقيم بصرف النظر عن تكيفها القانوني، فالفارق بين النزاع والصراع هو نفس الفارق بين الحق والمصلحة.

التـــوتـــر:

حالة نفسية تسبب الشعور بالعداء والخوف أو التشكيك وتنتج عن إدراك لاختلاف المصالح بين الطرفين أو أكثر، أي أن التوتر يظل عادة محصورة في نطاق الإدراك والوجدان، وهو عادة ما يسبق الصراع ويصاحبه دائما، ولكنه ليس دائما انعكاسا لصراع أو عاملا له لأنه لا يتعارض دائما مع التعاون.[1]

الصراع:

يعني في مفهومه العام التعارض في القيم والأهداف بين مجموعتين من البشر، ثم يأخذ هذا التعارض صورة حركية، بمعنى أن يبدأ احد الطرفين في اخذ الخطوات أو تدابير لمنع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه وقد يكون الصراع عسكريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو إيديولوجيا، وقد يجتمع أكثر من نوع من هذه الأنواع.

وقد يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما وتعارضهما.

---

[1] – صائب الأقهوجي، تجمع سوريا الأم، متحصل عليه من الموقع المصطلحات المتشابهة: www.syriansa.com اطلع عليه يوم: 2017/04/20.

التنافـــس:

يعني في مفهومه التنافس بين طرفين للحصول على موارد معينة ولكن دون أن يعمل احدهما على منح الآخر من تحقيق أهدافه، إما لعدم إدراكه لهذا التنافس أو لعدم قدرته على تغيير حركة منافسيه، ويتحول التنافس إلى صراع عندما يتجه احد الأطراف إلى تقوية مركزه، ومنع الأطراف الأخرى من ذلك أي إخراجها من دائرة المنافسة.[1]

المشكلـــة:

هي فجوة في المعلومات المتوفرة عن موضوع أو ظاهرة معينة مع وجود صعوبات في التعامل مع مصدرها (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا) أو هي تعبير عن السبب الرئيسي لأحد الحالات غير المرغوب فيها، وقد تكون سببا لحدوث أزمة ويمكن التعامل مع المشكلة وحلها بتنظيم الجهود والاستخدام الجيد للإمكانات وعندما تتعقد المشكلة تزداد حدتها وتشكل تهديدا للفرد أو المجتمع فإنها تتحول وتصبح أزمة. فالمشكلة قد تكون سببا للازمة التي تمت، ولكنها بالطبع لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها.

الصدمـــة:

تعني شعور فجائي وحاد بالغضب أو بالذهول أو الخوف لحدوث نتائج غير متوقعة، وقد تكون الصدمة إحدى عوارض الأزمة أو إحدى أسبابها ومن الأهمية سرعة استيعاب الصدمة لإمكان سرعة الوصول إلى جوهر المشكلة أو الأزمة ومن هذا المنطق قد تكون الصدمة إحدى عوارض الأزمات أو إحدى نتائجها التي تولدت عند انفجارها بشكل فجائي وسريع، ودون سابق تمهيد أو إنذار كما قد يكون أحد أسباب الأزمات سواء على مستوى الدولة أو الدول أو المشروعات أو الأفراد ويكون التعامل مع الصدمة أيا كانت أسبابها بأسلوب الامتصاص والاستيعاب.

---

[1]- _____ La guerre de l'eau, nouveau moyen de pression économique pour demain sur site : www.google.com/search?q.www.comlie.uft.Vue de 16/05/2017 a 20 :00H.

التحـــدي:

هو مواجهة وضع أو مشكلة أو مسألة تشكل خطرا وطنيا وقوميا يؤثر سلبا على مصالح الدولة الوطنية والقومية ويتطلب ذلك جهدا جماعيا يستغل إمكانات الدولة المتاحة في اتجاه أو أكثر ومعنى ذلك أن التحدي ليس شيئا مؤقتا وبالتالي يلزم لحله وقت طويل أو الاستعانة بالإمكانات الشاملة للدولة ويمكن أن تعمل على مواجهتها في أكثر من اتجاه.

الخـــــلاف:

وهو يعبر عن المعارضة والتضاد وعدم تطابق سواء في الشكل أو في الظروف أو في المضمون وقد يكون الخلاف احد مظاهر الأزمة أو قد يكون باعثا على نشوئها واستمرارها ولكنه لا يعبر تماما فالاختلاف لا يمثل الأزمة في حد ذاته، لكنه يعبر عنها أو يكون باعثا على نشوبها واستمرارها.

الحـــادث:

يعبر الحادث عن شيء فجائي عير متوقع تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه ولا يكون له صفة الامتداد وبعد حدوثه الفجائي العنيف بل تتلاشى آثاره مع تلاشي التداعيات الحادث ذاته، في حين أن الأزمة قد تنجم عن الحادث ولكنها لا تمثله فعلا وإنما تكون إحدى نتائجه فقط.[1]

النكبـــــة:

هي حالة مدمرة حدثت فعلا غير مسبقة بالإنذار ينجم عنها غالبا أضرار جسيمة سواء كانت الأضرار مادية أو معنوية أو بشرية.

الكارثـــة:

وهي احد أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات إلا أنها لا تعبر عنها بالضرورة فالكارثة هي حادثة كبيرة ينجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات وقد تكون طبيعية مردها الطبيعة ، وقد تكون صناعية

[1] – صائب الاقهوجي، المرجع السابق [د ر ص].

أو كارثة فنية مردها فعل الإنسان سواء كان إراديا أو لا إراديا ويتطلب مواجهتها معونة الحكومة الوطنية أو على مستوى الدولي إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية والحقيقة قد تكون الكوارث أسبابا لازمات ولكنها بالطبع لا تكون هي ذاتها الأزمات أي أن الكارثة قد ينجم عنها أزمة لكنها لا تكون هي الأزمة في حد ذاتها.[1]

المطلب الأول: الأمن المائي

يعني مفهوم الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة في الوطن العربي واستخدامها بالمشكل الأفضل، وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسقي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها.

وقد استقر مفهوم الأمن المائي كهدف استراتيجي في قناعات الدول العربية كافة مثله ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي.

في منطقة المشرق العربي حيث الندرة في المياه هي الأساس والتناقض بين محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب على المياه تصبح المياه ثروة إستراتيجية لها أهمية جيوبولتيكية يستطيع من يملكها أن يؤثر بالوسط المحيط وان يوسع دائرة نفوذه.

وعليه فان الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية المستدامة العدالة، والإدارة المستقبلية للموارد المائية وهذا عن طريق السدود، الخزانات الجوفية.[2]

---

[1] -Ugine Kaya, D'ilet yankaya, les relations de la Turquie avec la Syrie, institut français d'étude anatoliennes Istanbul, 2014 ,p 09.

[2] - بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية، 2005.

المطلب الثاني: دور المياه في العلاقات العربية التركية

قبل التطرق إلى دور المياه يستوجب علينا الأمر التطرق إلى طبيعة العلاقات العربية – التركية.

فلقد غلب على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماشي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم، وإهمال العمق العربي والإسلامي وضعف دور تركيا الإقليمي. غير أن هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام 2002 تحولات إستراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم.

وقد تعززت هذه التحولات وفق نظرة حزب العدالة والتنمية التي لخص مبادئها كتاب " احمد داود أغلو" رئيس الوزراء السابق في سنه مبادئ التوازي السليم بين الحرية والأمن، وتصفير لمشكلات مع دول الجوار والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، الدبلوماسية المتناغمة، إتباع أسلوب دبلوماسي جديد.

وفي ضوء هذه المبادئ شرعت تركيا في هيئة حزب العدالة والتنمية بالعمل على تكثيف علاقاتها مع الدول العربية والسعي لتحقيق نموذج " التكامل الإقليمي" وبدا ذلك واضحا في الأنشطة التركية في المنطقة خلال 2000 – 2011 مثل إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني العديد من الدول العربية، تأسيس مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى مع الدول الإقليمية الرئيسية بما فيها سوريا وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة.[1]

إن دراسة العلاقات الدولية لا تستقر على رصد الحاضر أو النظر إلى المستقبل فقط بل يجب العودة إلى مراجعة الإرث الحضاري التاريخي الداعي لهذه العلاقات.

[1] – أحمد سعيد نوفل .....وآخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر نوفمبر 2016، ص 5.

وقد ورثت تركيا التاريخ العثماني الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية التركية في المنطقة تحت مظلة نظام دائم استمر خمسة قرون. وتحاول تركيا الآن تفعيل هذا الإرث بوصفه دعامة إستراتيجية هامة.

إن ثمة مداخل عديدة للتعارف بين العرب والأتراك. فقد كانت الفتوحات الإسلامية إلى الشمال الشرقي مدخلا أوليا تأتت عنه سبل تعارف أخرى كأسلمة قبائل وشعوب تركية عديدة حيث نتج عن ذلك حركات تنقل وهجرة وغزو وحج وتجارة وعبيد وجوار.

وقد أدى اتصال العرب بالأتراك الذين أصبحوا جندا للخلافة العباسية وأصبحوا القومية الإسلامية الثانية بعد العرب في الإمبراطورية العربية حيث اقتسم العرب والأتراك مشقة الصراع ضد الصليبيين واندمجوا في مجتمع إسلامي امتد من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين في إطار من التنوع الثقافي والعلمي والحضاري.

لقد اهتم الأتراك بتعزيز نظام قيم وبناء مختلف عن ذلك النظام الموجود في الدول التي خضعت لسيطرتها، حيث قامت بتحطيم قيم التشارك المذهبي والديني والعرقي. وهكذا فإن الدولة العثمانية استطاعت تبرير جميع سياساتها تحت ستار الدين وهو ما أعطى الدولة العثمانية مجالا كبيرا للمناورة والضغط.

فدخل العثمانيون سوريا إثر موقعة مرج دابق 24 آوت 1516 وبسطو سيطرتهم المباشرة عليها وقد نظر كثير من السوريين إلى هذا الحال على أنه استبدال سلطة بأخرى ومنهم من عد هذا فتحا مبينا ونصرا للدين وأصبحت سوريا تحت السيطرة العثمانية لما يقرب عن 04 قرون.[1]

(1) - Elizabeth picard, politiques de développement et impératifs de sécurité dans les états de l'Euphrate, centre d'étude et documentation, 1992.p 15.

وقد شهدت سوريا أسوأ المراحل بتعيين " جمال باشا " في بلاد الشام واليا في سوريا عام 1915 حيث شن حملات البطش والإعدامات في أوساط المفكرين والزعماء العرب واستبدال الكتائب العربية الموجودة في بلاد الشام بكتائب غالبية جنودها من الأتراك وهو ما نتج عنه حالة من العداء بين الأتراك والعرب.

ولقد كان لاستقلال سوريا نتيجة لعدة عوامل أبرزها الإرادة الدولية في إنهاء ملف المسألة الشرقية والرغبة في تفكيك الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية بعد ظهور الفوضى والضعف فيها وتصاعد النزعة القومية في السلطة كما حدث لدى الأكراد الأتراك والعرب.

كان للأعداء زعماء الحركة الوطنية في 06 ماي 1916 النقطة الحاسمة. إذ أعلن السوريون الثورة على الأتراك بالاتفاق مع الحلفاء. وجرت معارك في إطار الحرب العالمية الأولى بين جيوش الحلفاء بمساعدة الجهات العربية والجيوش التركية أدت إلى انهزام تركيا.

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت تركيا تولي اهتمامها للمنطقة العربية وهذا بعد التوجه الأمريكي نحو هذه المنطقة منذ عام 1946.[1]

ولقد كان لانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي أثرا على العلاقات التركية – العربية التي وصلت إلى حافة الهاوية خريف 1957 وخاصة مع سوريا. وقد خفضت حدة التوتر في فترة الستينيات والسبعينيات إلى أن عادت في الثمانينيات حينما بدأت تركيا مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول الذي يؤثر على تدفق مياه الفرات على سوريا والعراق.

وعادت العلاقات العربية التركية إلى التوتر من جديد عام 1996 بسبب اتفاقية التحالف التركي الإسرائيلي (أمنيا، سياسيا، اقتصاديا). حيث وصل الأمر إلى الاقتراب من مواجهة عسكرية خاصة بين تركيا وسوريا لولا توقيع معاهدة " أضنة" 1998 التي كانت بمثابة صفحة جديدة من العلاقات حيث وتبعا لهذه المعاهدة لعبت تركيا دورا كبيرا في المفاوضات السورية الإسرائيلية وأصبحت أنقرة المدافع الأكثر حماسا عن النظام السوري في وجه الولايات المتحدة والغرب.

---

[1] - Elizabeth picard, opid, p 16.

إن الماء مادة حيوية وبدونه تموت الكائنات الحية، الإنسان، الحيوان والنبات، ولقد ورد ذكره في القران الكريم في عشر آيات من عشر سور منها الآية الشاملة في قصة خلق السماوات والأرض " وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون"

ونظرا لأهمية الماء فلقد اعتبره الإسلام ملكا عاما لكل الناس.[1]

ولأهمية هذه المادة فلقد تحولت إلى موضوع صراع ساخن وقضية مركزية في التنمية والسياسة الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط لأنها تشكل محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ لأنها أساس التفاعلات الحضارية والتدخلات الخارجية .

وفي هذا الشأن يقول الخبير الأمريكي " توماس ناف (Noff)" (إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وتمتد لان تصبح مصدرا محتملا للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري).[2]

إن الأمن المائي اليوم ينظر إليه باعتباره الجزء الحيوي المكمل للأمن الغذائي في المفهوم المجتمعي الاستراتيجي للأمن القومي لأي دولة وقد شكل التنازع حول المياه أهم الملفات في أجندة العلاقات العربية التركية وأصبح التعامل مع هذا النزاع من أهم محددات مستقبل العلاقات بين الجانبين.[3]

لذا تعد قضية مياه نهري دجلة والفرات من القضايا التي بدأت تثير مشكلات جمة جراء السياسات المائية المتبعة من قبل تركيا التي تمثل الجانب الأبرز في هذه القضية .

وعندما نعود إلى التاريخ القريب نجد انه لم تكن هناك مشكلات سياسية أو قانونية حول استخدام مياه دجلة والفرات حتى قيام الحرب العالمية الأولى بسبب وقوع النهرين من المنبع إلى المصب تحت سيادة

---

[1] – نضال أحمد بدر بدر، الأبعاد الجيو سياسي لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، كلية الآداب وعلوم الإنسانية، 2012 ص 15.

[2] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، " أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية والتركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا، ص 08.

[3] – المرجع نفسه، ص 09.

دولة واحدة هي الدولة العثمانية وبقطع أوصال الدولة العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ودور السياسات التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (فرنسا ، بريطانيا) في الفترة الممتدة بين العشرينيات والخمسينات من القرن العشرين أدى إلى حدوث نزاع حول المياه.[1]

ولقد أصبح التعامل مع هذا النزاع من أهم محددات مستقبل العلاقات بين الجانبين، فمن المعروف أن تركيا تحتضن أهم رافدين للمياه العربية في آسيا وهما الفرات ونهر دجلة اللذان يشكلان مصب المياه في كل من سوريا والعراق ليؤكد هذا الصراع الأهمية المتزايدة للمياه في العلاقات الدولية ومستقبلها.

وبعده بات معلوما ومسلحا به في منطقة الشرق الأوسط أن يكون للصراع على المياه التأثير المباشر على الأمن والاستقرار لندرة الموارد المائية في أكثر بلدان المنطقة وهو الأمر الذي دفع تركيا لاستغلال ورقة المياه في الضغط السياسي على سوريا والعراق لان تعتبر دولة المصب لنهري دجلة والفرات .[2]

ومما زاد من أهمية هذا التأثير والضغط هو قيام تركيا بإنجاز عدة مشاريع وسدود على ضفاف النهرين أضف إلى ذلك دخول إسرائيل معترك الصراع المائي بالشراكة مع تركيا والتنسيق معها في هذا الجانب كما سنرى ذلك لاحقا.

---

[1] – فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية 2014، ص 83.

[2] – مشعل عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص 09.

المبحث الثالث: محددات العلاقة العربية التركية

منذ قرون خلت تعايش العرب والأتراك في أطار الدولة العثمانية إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انهارت الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل المنطقة أمام مفترق الطرق. فالعرب والأتراك كل يسعى إلى تحقيق الانبعاث القومي. فالعرب اندفعوا نحو الاستقلال والتحرر، أما الأتراك فقد ابتعدوا عن العالم العربي بعد انتصارهم قوميا لصالح أهدافهم وتأسيس دولتهم الكمالية المستقلة بنظامها الجمهوري ضمن حدودهم الجديدة.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت العلاقات التركية – العربية يسودها القلق والسلبية والشك وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي آدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر.[1]

ومن ابرز محددات هذه العلاقة:

الموقع الجغرافي:

حيث تحتل تركيا موقعا جغرافيا متميزا فهي جسر تواصل بين أوربا وآسيا والشرق الأوسط وبصفتها دولة ذات ديانة إسلامية وتوجه علماني فهي جسر بين الغرب والعالم الإسلامي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تركيا تعتبر في عصر الحرب الباردة الستار الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة وآسيا والشرق الأوسط وهو الشيء الذي أعطى لها دور إقليمي متميزا إلى جانب علاقتها بالشرق الأوسط وخاصة الدول العربية والسلامية.

حيث أن تركيا تسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل الذين يتحكمان بمدخلين إلى البحر الأسود والبحر المتوسط إلى جانب أنها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في الحلف الأطلسي وفي أراضيها الكثير من القواعد العسكرية الجوية والبحرية التي تستخدمها الولايات المتحدة وقوات الأطلسي.[2]

---

[1] – ياسين احمد القطاونة (الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 1991 – 2008. رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة مؤته 2009، ص ص 26.

[2] – المرجع نفسه، ص 28.

الشكل رقم :(01) الموقع الجغرافي لتركيا والجوار الجغرافي

المصدر: BpbT تركيا خرائط https://www.google.com مطلع عليه يوم: 2017/04/24

الإسلام والحضارة الإسلامية:

إن الأتراك من الشعوب التي أدت واجبا كبيرا في سبيل انتشار الإسلام وصونه. فهم كانوا في العصر العثماني أكثر الشعوب الإسلامية حماسة للدين وسعيا لنشره والدفاع عنه.

فعلى الرغم من انحطاط الدولة العثمانية وفساد وتخلف وظهور تيارات متطرفة ومنحرفة تنادي بالقومية التركية، شدة التيار العلماني الذي استندت إليه الثورة الكمالية ورسخ دعائمه خلفاء أتاتورك وتوسيع حدوده إلا أن بعض الحكومات التركية تضطر إلى العودة للتعامل مع التيار الديني الشيعي كما حدث مع تركيا الكمالية ذات التوجه العلماني والتي تحوي شعبا مسلما والتي رأت أن من مصلحتها الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن اتصال الأتراك بالثقافة العربية الإسلامية قد أثرت فيهم أيما تأثر إلى درجة التعصب أحيانا على الرغم من بروز جماعات مثقفة تنادي بالقومية التركية والارتباط بالثقافة الغربية .[1]

الشكل رقم :(02) موقع نهري دجلة والفرات

المصدر: BpbT تركيا خرائط https://www.google.com مطلع عليه يوم: 2017/04/24

[1] – ياسين احمد القطاونة، المرجع السابق، ص 29.

المحدد الاقتصادي:

يعد المحدد الاقتصادي احد ابرز المحددات التي واجهت العلاقات العربية- التركية وذلك نتيجة الأعباء الاقتصادية المتوقعة التي تشهدها تركيا نظير تواجدها المتعدد في أقاليم عربية ودولية مما زاد من أعبائها المالية التي تؤثر سلبا على معدل النمو.

لهذا سعت تركيا إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرة مع الدول العربية على غرار مصر وليبيا وكذلك اتفاق أقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وقد علقت هذه الاتفاقية بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا.

كما أن ثورات الربيع العربي أثر بشكل كبير على الاقتصاد التركي لتخوفها من ارتفاع أسعار النفط، وتراجع إجمالي صادراتها.

لذا فان العلاقات العربية التركية قد تأثرت كثيرا نتيجة المواقف التركية اتجاه ثورات الربيع العربي وبالتالي تأثر مصالحها الاقتصادية في المنطقة.[1]

المحدد الأمني:

لقد كان للهاجس الأمني دور أساسي في تشكل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة على تولي حزب العدالة والتنمية التركي مقاليد السلطة غير أن قادة هذا الحزب عملوا على صياغة مفهوم مغاير للأمن التركي ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدرا للتهديد الأمن القومي. وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع التهديدات كافة التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي.

وعلى الرغم من ذلك فقد لعبت المحددات الأمنية دورا أساسيا في العلاقات العربية التركية خاصة في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية عام 2010.

---

[1] – فرح عبد الكريم محمد، المرجع السابق، ص 75.

لذا أصبح المحدد الأمني يمثل المؤشر الواضح قي تشكيل السياسة الخارجية التركية كونه أفضى إلى قيام تركيا باتخاذ مواقف متباينة من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية.

فموقف تركيا من الأزمة السورية ارتبط بتداعيات التخوف من القضية الكردية والعلوية وانتقال العدوى إلى داخل تركيا.

المحدد المائي: (مشكلة المياه)

تواجه العلاقات العربية التركية مشكلة المياه التي تتعلق برفض تركيا تزويد العراق وسوريا بالاحتياجات الفعلية من مياه نهر دجلة والفرات مؤكدة بأنها في حاجة ماسة إلى مياه النهرين وتناقص ذلك بنية تصدير هذه المياه إلى إسرائيل عن طريق مشروع أنابيب السلام وبذلك تحول المياه إلى سلعة اقتصادية والتي تنافي القوانين والأعراف الدولية والمواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

المطلب الأول: الأبعاد القانونية لمسالة المياه.

تعاني العلاقات المائية في الشرق الأوسط من غياب أو ضعف الإطار القانوني اللازم لتنظيم تلك العلاقات بما يضمن عدم التنازع بين أطرافها.

فإذا نظرنا إلى التنظيم الإتفاقي لاستغلال المياه المشتركة بالمنطقة نجد انه لا يوجد سوى اتفاقيات ثنائية بعضها تم حديثا، أما الباقي وهو الأكثر فقد تم في عهود الاستعمار وهو يثير حفيظة بعض دول المنطقة بحجة أن تلك المعاهدات لم تعد ملزمة لها، رغم أن ذلك يتعلق بمبدأ قانون هام هو مبدأ (التوارث الدولي).[1]

فأنهار الشرق الأوسط تتميز عن غيرها من انهار العالم كونها لا تستخدم للملاحة البحرية، إلا في أجزاء بسيطة في بعضها الأمر الذي لا يجعل هذه الأنهار عرضة للتعقيدات القانونية على خلاف الأنهار العالمية.

ولهذا فإنها لا تحظى بأي نظام قانوني باستثناء اتفاقية التعاون التي وقعت في معظمها في عهود الاستعمار.[2] والجدير بالذكر هنا معرفة النهر.

فالنهر في اللغة: هو الماء العذب الغدير الجاري أو هو مجرى الماء العذب فهو يتميز عن البحر الذي يحتوي على المياه المالحة.

ويوجد اليوم حوالي 2000 نهر في العالم ويبلغ عدد الأنهار التي تصنف بأنها دولية حوالي 215 نهر. وهناك ثلاثة أنواع من الأنهار.

- **الأنهار الوطنية (الإقليمية):** وهي الأنهار الخاصة بالدولة التي تجري مياهها داخل أراضي الدولة الواحدة ولا تمر في أراضي دولة أخرى أو تتاخم حدود غيرها من الدول فهذه الأنهار لا

---

[1] – فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 53.

[2] – عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في شرق الأوسط (الحرب والسلام)، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 191.

تحتاج إلى أحكام تنظم أمورها لأنها ملك للدولة التي تجري في أراضيها مثل نهر الكامرون بفرنسا، نهر التيبر بإيطاليا.

- **الأنهار الحدودية (المتاخمة):** وهي التي تشكل حدا بين دولتين أو أكثر وتمر في أراضي أكثر من دولة واحدة مثل نهر الراين الذي يشكل حدا بين ألمانيا وسويسرا ثم بين ألمانيا وفرنسا في قسم كبير من مجراه وكذلك شط العرب الذي يشكل الحد الفاصل بين العراق وإيران قبل أن يصب في مياه الخليج العربي.[1]

- **الأنهار الدولية:**

ظهر تعبير الأنهار الدولية لأول مرة في معاهدة باريس للسلام الدولية عام 1814 وشملت كل الأنهار الدولية المتوقع أن تصبح مصدرا للنزاع بين الدول.

ونتيجة لاتساع استغلال الأنهار واختلاف أوجهها ظهر مصطلح جديد حل محل وصف النهر الدولي وهو نظام المياه الدولية (Systems of international waters) ويقصد به تلك المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي وتشمل المجرى الرئيسي للمياه إلى جانب الروافد.[2]

كما استخدم مصطلح " مجرى مائي دولي" (international water Course) والذي يعني شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية المتصلة ببعضها البعض وتقع أجزائها في دول مختلفة.

إلى جانب استعمال " الحوض المائي" الذي يعني منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر وهي المساحة التي تتقارب وتتجمع فيها المياه السطحية الناتجة من هطول الأمطار أو ذوبان الثلوج عند نقطة منخفضة الارتفاع.[3]

---

[1] – انتصار محي الدين محمد داوود، دور المياه في الصراع العربي – التركي، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية. جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية الاجتماعية شعبة العلوم السياسية 2005، [د ر ص].

[2] – دلال بحري، أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية، دراسة حالة نهري دجلة والفرات، دراسات، ص 119.

[3] – المرجع نفسه، ص 120.

ومن الجدير بالذكر أن نوضح النهر الدولي: هو وحدة مائية تمر في أقاليم دولتين أو أكثر أو يمثل فاصلا حدوديا بينهما، فانه يتكون من جميع مجاري المياه والبحيرات والتي تتصل ببعضها البعض وتجري في منطقة معينة تكون حوضا واحدا وينتهي حوض النهر في بحر أو في بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر ويدخل في حوض النهر أيضا مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر.[1]

وقد عرفت محكمة العدل الدولية النهر الدولي بأنه النهر الصالح للملاحة الذي يستخدم منفذا إلى البحر لعدة دول وهناك 03 شروط لاعتبار النهر الدولي:

1- صلاحيته للملاحة.

2- كونه منفذ إلى للبحر.

3- يهم عدة دول [2]

واستنادا غالى تعريف المحكمة الدولية للعدل نجد أن نهرا دجلة والفرات قد اكتسبا الصفة الدولية بمجرد تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وقيام كل من دولتي العراق وسوريا، وبذلك أصبح النهران خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تطبق على الأنهار الدولية .

ومن بين المبادئ الدولية التي يخضع لها النهران هي، مبدأ الحقوق المكتسبة ومبدأ عدم الإضرار بالآخرين، مبدأ المساواة في استخدام الحق، مبدأ عدم جواز التعسف في استخدام الحق، مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية مبدأ حسن الجوار، مبدأ حسن النية.

ومن خلال هذه المبادئ لم يكن هناك شك في أن للدول الحق في استخدام مياه الأنهار الدولية المشتركة التي تجري عبر أراضيها، لكن الدول تختلف في نظرتها لهذا الحق.

---

[1] – _____القواعد دولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق [د ر ن] [د س ن] ، ص12.

[2] – عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، سوريا: دار أرسلان 2008، ص 376.

فمنها من يتمسك بالسيادة الإقليمية الكاملة بمعنى للدولة الحق في ممارسة السيادة الكاملة على جزء من النهر الدولي الذي يجري عبر أراضيها. وهذا الحق يمنحها حرية إقامة المشاريع التي تختارها من اجل استخدام مياه النهر الدولي لأن القانون الدولي لا يلزمها بتقاسم مياه النهر.

ومن هاته الدول التي تتمسك بالتكامل الإقليمي الكامل بمعنى الدول المتشاطئة ليس لها الحق في تغيير المسار الطبيعي للنهر الذي يتدفق عبر أراضيها وتسند في ذلك إلى مبادئ القانون الدولي وخاصة مبدأ حسن الجوار الذي يفرض الاستعمال العادل والمعقول لمياه النهر.

وهناك من الدول من تتمسك بالسيادة الإقليمية الجزئية بمعنى انه للدول مطلق الحرية في استخدام المياه المتدفقة عبر أراضيها شرط ألا يؤدي ذلك إلى إحداث ضرر لصالح دول الحوض الأخرى وهي النظرة المقبولة لدى فقهاء القانون الدولي.[1]

[1] – فرح عبد الكرم، المرجع السابق، ص ص 90-91.

المطلب الثاني: الاتفاقيات المائية العربية- التركية

لم تكن عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات لتثير أية مشكلة دولية في السابق وذلك بسبب وقوع النهرين – من المنبع إلى المصب – تحت سيادة دولة واحدة وهي الإمبراطورية العثمانية.

لكن بانتهاء الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى إنهاء الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية وما ترتب عن ذلك منذ قيام دول جديدة هي تركيا ،سوريا، العراق، وتغيرت معها طبيعة النهرين بعدما كانا نهرين وطنيين اصطبحا نهرين دوليين بعد عام 1918.[1]

ولقد ورثت هاته الدول الاتفاقيات المبرمة في العهد الاستعماري ومنها:

- المعاهدة البريطانية الفرنسية نيابة عن سوريا والعراق الموقعة بتاريخ 1920/12/23 بخصوص تنظيم تدفق مياه نهر الفرات من الأراضي السورية إلى الأراضي العراقية والمتضمن تشكيل لجنة فنية لدراسة المشاريع السورية التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض كميات المياه الداخلة إلى الأراضي العراقية. [2]
- معاهدة لوزان الموقعة بتاريخ: 1923/07/24 وهي المعاهدة التي وقعتها دول الحلفاء وتركيا حيث تنص المادة 109 منها على أنه إذا نتج عن تثبيت الحدود الجديدة نظام هيدروليكي ..... فيعقد اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح والحقوق التي اكتسبتها كل منها.
- **بروتكول التعاون الاقتصادي الفني سورية وتركيا عام 1987**

ويتضمن هذا الاتفاق انه خلال ملء حوض سد: أتاتورك" وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين الدول الثلاث يتعهد الجانب التركي أن يوفر معدلا سنويا يزيد عن 500 م^2 /ثا عند الحدود التركية

[1] – فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص 103.

[2] – عادل محمد العضايلة، المرجع السابق، ص 193.

– السورية وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى 500 م³ /ثا فإن الجانب التركي يوافق على أن يعوض الفرق في الشهر التالي.[1]

- **الاتفاق السوري–العراقي (بغداد) مارس 1989.**

دخل حيز التنفيذ في أفريل عام 1990 وينص على أن تكون حصة العراق 58% من مياه نهر الفرات الواردة عند الحدود السورية – التركية. وحصة سوريا 42% وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي حول قسمة مياه الفرات.

إن أهم ما يلاحظ انه باستثناء هاتين الاتفاقيتين فإنه لا يوجد حتى الآن تنظيم شامل لتقسيم المياه وهذا راجع إلى تماطل تركيا في التوصل إلى اتفاق نهائي حتى تكتسب الوقت لإنهاء مشاريعها الضخمة على دجلة والفرات وتضع الجانب العربي أمام الأمر الواقع .[2]

والملاحظ كذلك اعتراف تركيا صراحة من خلال هاتين المعاهدتين بان النهر الذي يمر بأراضي دولتين ويستخدم لأغراض الري فهو نهر دولي تطبق عليه مبادئ القانون الدولي وهذا ما يتناقض مع الموقف التركي بشان نهري دجلة والفرات.[3]

- أما في عهد حزب العدالة والتنمية فانه أبرم في عام 2003 إتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (بعد سقوط النظام السياسي في العراق). فقد شكلت لجنة فنية فقط لبحث المسائل العالقة، إذ أن هذه اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق نهائي حول مشكلة المياه بسبب القرارات السياسية التي تتعرض لها اللجنة.[4]

---

(1) – Tarek Majzoub , les fleuves du moyen orient : situation et perspective juridico politique, cale (paris : L'harmattan 1994 ; p-62.

(2) – دلال بحري، المرجع السابق، ص 128.

(3) – المرجع نفسه ص 129.

(4) – _____ القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق، المرجع السابق، ص 14.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم في هذا الفصل تحديد المفاهيم الخاصة بالأزمة المائية بداية من تعريف الأزمة التي تعتبر مرحلة حاسمة ومقلقة وموقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين الطرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض المصالح والأهداف ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح .

كما تم تحديد الأزمة المائية على أنها الندرة وعدم وجود ما يكفي من الموارد المائية المتاحة لتلبية مطالب استخدام المياه داخل المنطقة.

إلى جانب تحديد بغض المصطلحات المتشابهة للأزمة لأنه كثيرا ما يتم التطرق إلى مصطلح أزمة بمصطلحات متعددة والتي منها: المشكلة، التوتر، النزاع، الصراع، التنافس، الخلاف.....الخ مما يستوجب علينا إلى محاولة التفرقة بين هذه المصطلحات لتحديد مدلول الأزمة بدقة.

إن الحديث عن الأزمة المائية يجرنا إلى الحديث عن الأمن المائي لأنه أصبح مثله مثل الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن العسكري لهذا قلنا أن الأمن المائي هو محاولة الدولة تحقيق الكفاية من هذا المورد وفق تزايد الطلب عليه.

لهذا كان من الطبيعي الحديث عن دور المياه في العلاقات العربية- التركية في ظل هذه الأزمة فكان لنا وقفة مع مجددات هذه العلاقة خصوصا وان هناك روابط تاريخية ودينية وثقافية بين العرب والأتراك في ظل الإمبراطورية العثمانية والتي تطرح أثنائها مشكلة المياه.بكون الدول العربية كانت تحت لوائها.

وبتفكك الدولة العثمانية سنة 1916 برزت إشكاليات المياه وأبرمت بموجبها اتفاقيات عديدة مع الدول الاستعمارية لأن الدول العربية وضعت تحت الانتداب البريطاني الفرنسي.

وفي الأخير تم استعراض بعض جوانب هذه الاتفاقيات والمعاهدات والتي كانت معظمها تصب لصالح تركيا على حساب الجوار العربي.

غلب على سياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماشي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم وإغفال العمق العربي والإسلامي وضعف دور تركيا الإقليمي غير أن هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام 2002 تحولات إستراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم.

وقد تعززت هذه التحولات وفق نظرية حزب العدالة والتنمية التي لخص مبادئها " احمد داود أوغلو" رئيس الوزراء السابق في 06 مبادئ :

1- التوازن السليم بين الحرية والأمن

2- تصفير المشكلات مع دول الجوار

3- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية

4- السياسة الخارجية متعددة الأبعاد

5- الدبلوماسية المتناغمة

6- إتباع أسلوب دبلوماسي جديد[1]

حيث شرع حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى إحداث تغيير قي سياسة الخارجية فكثف من علاقاته مع الدول العربية حيث أسس مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى مع الدول الإقليمية الرئيسية بما فيها سوريا.

إلا أن السياسة الخارجية التركية واجهت منذ 2011 عددا من التحولات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في جانفي 2011 حيث كانت لهذه الأحداث تأثيرات كبيرة على تركيا نظرا لموقعها الجغرافي وارتباطها التاريخي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي بالدول العربية. فكانت لتركيا أن ساندت في البداية مطالب شعوب الثورات العربية مما جعلها

[1] – أحمد سعيد نوفل .... وآخرون، المرجع السابق، ص ص 5 – 6.

تتراجع في دورها القيادي في الإقليم الشيء الذي جعل الدعوات التركية إلى ضرورة إحداث تحولات سياسية وقد تعرضت البلاد إلى محاولة انقلاب فاشلة في 2016/07/15 وقد فرضت هذه المحاولة على المؤسسة العسكرية إجراء مراجعة إستراتيجية وشاملة.[1]

إن حزب العدالة والتنمية وضع في أجندته السياسية هدفا رئيسيا هو الارتقاء بتركيا بشتى الطرق والمسائل المتاحة من خلال الدخول بتركيا إلى الاتحاد الأوربي لإنعاش الاقتصادي والرفاهية المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تركيا.

لقد فاز حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا في انتخابات 2002 وأصبح "عبد الله غول" رئيسا للوزراء، وتم التعديل الدستوري عام 2003 تم السماح لأردوغان أن يحل محل "غول" في رئاسة الوزراء.

وفي انتخابات عام 2007 حصل حزب العدالة والتنمية على 47 % من نسبة التصويت وانخفض عدد المقاعد في البرلمان إلى 341 ولكن أعيد تكليف " أردوغان" رئيسا للوزراء، في حين انتخب " عبد الله غول" ليكون رئيسا للجمهورية التركية.[2]

ورغم تحذيرات المؤسسة العسكرية التركية بوقف نشاطات الأسلمة التي تمارسها الحكومة إلا أن ذلك أدى إلى زيادة التأييد الشعبي لحزب العدالة والتنمية وزاده معه الثقة في مواجهة الجيش والمؤسسة العلمانية التي تتخوف من بث الأفكار الإسلامية في المجتمع مع مرور الزمن.

وخلال تلك الحقبة الزمنية الهامة نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في رفع حجم التجارة الخارجية حيث وصلت عام 2005 إلى ما يقارب 200 مليار دولار. وبلغ حجم الصادرات التركية إلى 70 مليار

---

[1] – أحمد سعيد نوفل .... وآخرون، المرجع السابق، ص 9 .

[2] – يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية– الإسرائيلية . مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011 ص 99.

دولار. كما استطاعت أن ترفع احتياطي البنك المركزي التركي إلى 58 مليار دولار في حين كان لا يتجاوز 26 مليار دولار قبل عهد حكومة حزب العدالة والتنمية.[1]

كما نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في تحقيق التوازن بينها وبين المؤسسة العسكرية وتمكن أردوغان آنذاك من التوازن بين المشروع الأوربي وبين مصالحها مع بقية الأطراف الدولية.

كما نجح أردوغان في مناورة سياسية دفعت عنه الحرج بين الصديق الأمريكي والرؤية الإسلامية والوطنية بان مرر مشروع قرار فتح القواعد العسكرية التركية أمام القوات الأمريكية إبان التدخل العسكري الأمريكي في العراق، والذي رفضه البرلمان التركي برغم إصرار حكومة أردوغان الظاهري آنذاك.[2]

إن سياسة العمق الاستراتيجي وتصغير المشكلات وسياسة تعدد الأبعاد التي عملت من خلالها الحكومة التركية على احتواء المنطقة والولايات المتحدة زادت من قوة الحزب في مواجهة المؤسسة العلمانية التركية فأصبح الحزب مقبولا إقليميا ودوليا إضافة إلى ثقة الشعب فيه.

المبحث الأول: محاور الخلافات العربية- التركية

حتى قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك مشكلة سياسية أو قانونية تثار حول استخدام مياه نهري الفرات ودجلة بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة وهي الدولة العثمانية إلا انه وبعد تفكيك الكيان العثماني وانفصال سوريا والعراق عن السيادة التركية بعد الحرب . اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لدجلة والفرات وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات والعراق بنهر دجلة والمجرى الأدنى للفرات. [3]

---

[1] – يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، المرجع السابق، ص 100.

[2] – المرجع نفسه، ص 106.

[3] - رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية ، القاهرة: منشاة المعارف،2001 ص 91.

فكما هو مفهوم أن سوريا كانت تحت الانتداب الفرنسي والعراق تحت الانتداب البريطاني ومن ثم عقدت بعض الاتفاقيات والمعاهدات بين تركيا ودولتي الانتداب بالنيابة في سوريا والعراق وذلك من اجل حماية المياه من أي تصرف انفرادي تقوم به دولة المجرى الأعلى للنهر (تركيا).

فلقد كانت مشكلة المياه موضع سوء فهم بين العواصم الثلاث أنقرة، دمشق، بغداد بسبب ارتباطها بمسائل أخرى وعلى رأسها مسالة الأكراد، العلاقات التركية الإسرائيلية، ثم النزاع المتجدد بين سوريا وتركيا حول لواء الإسكندرون الذي ضمته تركيا إليها عام 1939.

فتركيا أجادت استخدام ورقة المياه وكسلاح استراتيجي في التعامل لسبب فقط مع سوريا والعراق بل مع دول أخرى عربية وخليجية من خلال ما يسمى لمشروع " أنابيب السلام".

فمعظم المشروعات التي تقيمها الدول الثلاث المشتركة في حوض نهر دجلة والفرات هي مشروعات ذات طبيعة تنافسية وليست تكاملية وهنا تبدأ المشكلة الرئيسية والتي هي مشكلة إدارة وتوزيع وتنسيق للاستخدام الأفضل للمواد المائية أكثر منها أزمة مياه.

المطلب الأول: النزاع حول نهر الفرات.

ينبع نهر الفرات ومعظم روافده الرئيسية من السفوح الشرقية لجبال طوروس، من هضبة الأناضول في الأراضي التركية ذات المنسوب التي يتراوح ارتفاعها بين 3000 إلى 3500 متر فوق سطح البحر. ويتكون النهر من نهرين رئيسيين هما: فرات صو طوله: كم400 ومراد صو وطوله: 600 كلم ويلتقيان في حوض كيبان الواقع إلى شمال غرب (معمورة العزيز) وينتهي مجراه في سورية والعراق والذي تصب فيه انهار فرعية كثيرة ويلتقي مع نهر دجلة ويشكلان معا شط العرب الذي يصب في الخليج العربي غرب مدينة البصرة.

ولهذا يبلغ طول النهر من منبعه إلى المصب 2880 كم موزعة على البلدان الثلاث المتشاطئة كالتالي: 1000 كم في تركيا 680 كم في سورية و1200 كم في العراق.[1]

ويعتمد عليه نسبة كبيرة من سكان العراق في محافظات الانبار، كابل، كربلاء، النجف الفارسية، وذي قار وجزء من محافظة بغداد.

إن الخلاف على مياه الفرات اخذ ينعكس على العلاقات بين البلدان الثلاثة حيث ظهرت الخلافات السورية – العراقية بشكل جاد 1974 حينما بدأت سورية في إقامة (سد الثورة) وقد أدى هذا المشروع إلى دخول سوريا والعراق إلى حافة التصادم العسكري سنة 1975 بسبب تأثر العراق سلبا من جراء احتجاز سوريا لكمية من مياه الفرات.

ففي 1975/04/07 طلبت الحكومة العراقية عقد دورة استثنائية لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لتعرض عليه (الوضع الخطير) الذي يهدد العراق من جراء قرارات السلطة السورية الخاصة بحجز مياه الفرات وبعد انعقاد العديد من الجلسات بين البلدين تم تسوية الخلاف بوساطة المملكة العربية السعودية بقرار يقضي منح العراق المياه التي يحتاج إليها من نصيبها من مياه الفرات.

[1] – انتصار محي الدين محمد داود، الرجع السابق، [د ر ص].

ورغم هذه التسوية إلا أن النزاع مازال مطروحا خاصة وأن تركيا تتماطل في تسوية النزاع وكاد الوضع أن ينفجر بسبب قرار تركيا خفض مياه الفرات لمدة شهر وهذا في جانفي 1990.[1]

إن نهر الفرات غير منتظم الجريان فمن معدل حوالي 5000 م³ في الثانية في أشهر ذوبان الثلوج ينخفض معدل جريانه إلى 180 م3 فقط في الثانية في فصل الجفاف (أواخر الصيف) والمتوسط 840م³ في الثانية على مدار العام.[2]

إن نهر الفرات لا يصلح للفلاحة بدءا من جنوب بغداد بسبب تفرعه بعد ذلك إلى شبكات ري مختلفة تعيق الملاحة.

إن أهمية الفرات يختلف من دولة إلى أخرى لان احتياجاتها تتفاوت.

- فالاحتياج التركي 12 مليار م³ سنويا
- الاحتيـــاج السوري 11,5 م³ مليار سنويا
- الاحتياج العراقي 13 مليار م³ سنويا

فمجموع الاحتياجات المائية للدول الثلاث هو 36,5 مليار متر مكعب لمشاريع الري والزراعة.

تهتم تركيا كثيرا بنهر الفرات نظرا لقدرتها على استخدام مياهه في تنمية سهولها الجنوبية المشرقية المحاذية لشمال سوريا والتي يسكنها أغلبية كردية (10مليون نسمة) تطالب بالانفصال عن الدولة التركية وإنشاء الوطن الكردستاني مع منطقتين في العراق وسوريا. وهذه المنطقة فقيرة وتسعى تركيا إلى تقسيمها من اجل امتصاص بواعث التمرد الكردي وتنتزع قوة ضغط تمارسه سوريا باحتضان رموز التمرد- وجهة نظر تركيا.

---

(1) – فتحي علي حسين ، المرجع السابق ص 106.

(2) – رمزي سلامة، المرجع السابق ص 96

فتركيا دمجت بين الإستراتيجية المائية والسياسية الخارجية فهي لا تتردد في التلويح بورقة المياه إذا لم يمتثل الآخرون لسياستها في عدم مساعدة الأكراد وخاصة في سوريا.[1]

لقد استغلت تركيا مسالة المياه فأصبحت تواجه بها كل من سوريا – العراق بشكل انفرادي واستغلت الخلاف السياسي بين سوريا والعراق ولعبت على المتناقضات بينها إلى أقصى الحدود، فلو تضامنت الدولتان بوجه التجاوزات التركية لما استطاعت التركيا أن تتصرف منفردة.

الرأي العربي حول نهر الفرات .

ينطلق رأي كل من العراق وسوريا في استثمار مياه الفرات من خلال حقوقها التاريخية في هذا النهر الذي تمتد أساسه من جبال " طوروس" وحتى مصب النهر الخليج العربي.

فيتلخص الرأي العربي من مياه الفرات كالتالي :

1- الفرات نهر دولي تنطبق عليه القوانين الدولية التي تطبق على الأنهار الدولية العالمية أي أن استثمار مياهه من حق الدول الثلاث العراق، سوريا، تركيا، ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات ترضي مصالح الجميع أي وقف المبدأ الدولي القائل باستثمار مياه النهر دون ضرر بمصالح الآخرين.

2- ضرورة تحديد حصة كل دولة على أساس معقول ومنصف بناءا على القانون الدولي.

3- ضرورة مراعاة الحق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية تكتل السكان والمراكز العمرانية المرتبطة بوجود النهر.

4- رفض المبدأ التركي في تحديد الحصص على أساس الاستخدام الأمثل للمياه ونوع الترب وطرائق الزراعية والمركب المحصولي (أي وضع شروط لا علاقة لها بالحقوق الشرعية)

[1] – رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ص 97-98.

5- ليس من حق تركيا وقف للقانون الدولي استثمار المياه والإضرار بالغير عند تنفيذ مشاريع ضخمة.

6- تأسيس تركيا لمشكلة المياه وجعلها كل لمشاكلها السياسية مع الأكراد في الجنوب الشرقي وما تراه من دعم سوري لقادة حزب العمال الكردي.

7- يرى العرب انه يمكن لمياه الفرات أن تصبح أساسا لعلاقات طيبة مع تركيا وهذا بالتشاور والتنسيق مع الجميع وإقامة مشاريع مشتركة.[1]

الرأي التركي:

تنطلق تركيا في وجهة نظرها عن نهر الفرات من الاعتبارات التالية:

1- ترى تركيا أن منبع الفرات من أراضيها ومن ثم فهو عابر للأراضي العربية ولا يكتسب صفة النهر الدولي وعليه فان حقوقها تشمل كامل المياه وليس جزء منها.

2- ترى تركيا أن نهر الفرات ليس إلا رافدا لشط العرب حيث يلتقي مع دجلة ومن ثم يمكنها استغلال مياه الرافد داخل أراضيها بالكامل.

3- أطلقت تركيا رأيا جديدا وهو مدى خصوبة ونوعية التربة لتقسيم المياه ومن ثم فان تربتها هي الخصبة وتراب العرب فقيرة ومن ثم لها الحق في هذه المياه واستغلالها في مشاريع ذات قيمة اقتصادية بدل من إهدارها في الأراضي العربية.

- يقدر بعضهم أن الإمكانيات المائية لنهر الفرات تكفي لري 2,5 مليون هكتار في حين تصل الأراضي المخطط لريها في الحوض 4,4 مليون هكتار.

[1] – فرح عبد الكريم حمد، المرجع السابق، ص ص 84-85.

شكل رقم: (03) جدول يبين المساحة المخطط لاستثمارها في حوض الفرات (الوحدة مليون هكتار)

العراق	سوريا	تركيا	المجموع
1,959	0,773	1,700	4,432

المصدر رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 99.

يتضح من الجدول السابق أن حاجات الدول الثلاث تبلغ أكثر من 132% من مصب النهر السنوي المقدر بأحسن الحالات 32 مليار م³ ومن ثم يوجد ضغط كبير على نهر الفرات من الناحية الهيرولوجية والهندسية ومن جانب آخر فان هذا يؤدي إلى حدوث توتر سياسي في المنطقة بشكل طبيعي.

المطلب الثاني: محاور الصراع على نهر دجلة

يبلغ الطول الإجمالي لنهر دجلة 1900كم، يقع منها 485 كم داخل الأراضي التركية والباقي 1415كم داخل الأراضي العراقية كما يبلغ إيراده حوالي 48 مليار متر مكعب داخل تركيا ينخفض إلى حوالي 40 مليار متر مكعب داخل العراق.

تقدر مساحة حوض نهر دجلة وروافده بحوالي 1000 كلم² ينبع النهر من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا ومن السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية، كما يصب فيه عدد من الروافد الرئيسية التي تشكل معظم موارده المائية وهي نهر((باطيان صو)) نهر ((كرزان صو)) ونهر ((باوطان صو)).[1]

كما يصب في نهر دجلة عدة روافده داخل العراق منها نهر " الخابور" نهر " التراب الكبير" نهر " التراب الصغير" نهر "العظيم" نهر " ديالس".

[1] – فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص 107.

يروي نهر دجلة المنطقة الجنوبية الشرقية للعراق، وبالرغم من ضخامة كمية المياه التي يوفرها نهر دجلة للعراق لكنه لا يتم الاستفادة منها نظرا لعدم وجود أي أنظمة تخزينية أو سدود على النهر لان الحكومة مشغولة ولسنوات طويلة بالإنفاق على الحروب .[1]

إن إرادات النهر من المياه متذبذبة وغير ثابتة من سنة لأخرى.

وتجري معظم مياه النهر في الأراضي العراقية، في أراضي منبسطة منخفضة تتيح للعراق استغلال مياه النهر بينما لا تستطيع تركيا الاستفادة منه إلا في حدود نطاق محدود لانخفاض مساره الطبوغرافي ورغم ذلك فان الحكومة التركية تعمل بكل ما بوسعها من اجل الاستفادة منه.[2]

ينبع نهر دجلة من تركيا ويدخل إلى العراق بعد أن يمر على سوريا مساحة صغيرة (حوالي 50 كم) ويلتقي بالفرات في العراق.

إن الصراع حول نهر دجلة يرتبط بشكل عام كما تطمح إليه تركيا في أن يكون لها دور إقليمي مؤثر في منطقة الشرق الأوسط وفي هذا السياق أعطت لنفسها الحق التصرف في مياه نهر دجلة بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية ومتجاهلة في ذلك حقوق الدول العربية المستفيدة منها (سوريا، العراق) والدليل على ذلك إصرار تركيا في الوقت الراهن على المشي قدما في مشروعها واسع النطاق (مشروع جنوب شرق الأناضول) (Gap) الذي يستهدف تزويد المناطق الحدودية من تركيا بالطاقة ومصادر الري.[3]

إن محاور الخلاف العربي التركي حول نهري دجلة والفرات تنطلق من الصفة التي تطلقها تركيا على هته الأنهار وهي صفة " الأنهار العابرة للحدود" بدلا من صفة " الدولية" بل تذهب بعض التصريحات التركية إلى اعتبارها نهرين تركيين بدعوى أنهما ينبعان كلية من تركيا.

---

[1] – رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ص 112–114.

[2] – انتصار محي الدين محمد داود، المرجع السابق (د ر ص).

[3] – فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص 206.

لا يمكن فصل الأطماع السياسية وجذورها التاريخية عندما نناقش القضايا المائية بين الدول العربية من جهة وتركيا من جهة أخرى.

إذ نجد تركيا تسعى من خلال إقامة المشاريع والسدود المائية إلى تحقيق أهداف سياسية إضافة إلى أهداف اقتصادية. فنجدها تعارض بشدة أي اتفاق مائي متعدد الأطراف ويتمثل أخطر الأهداف السياسية المائية التركية في المنطقة بإرغام العرب على قبول الكيان الصهيوني والتعاون معه بصورة دائمة من خلال ربط قضية المياه بقضية السلام بالمنطقة العربية.

وبعد انتهاء تركيا من مشاريعها على النهرين أصبح بإمكانها أن تتحكم في تدفق مياه الفرات وامتلكت سلاح تستطيع أن تشهره بوجه العراق وسوريا إذا ظهر أي خلاف في الرأي حول أي مشكلة من المشكلات الثنائية أو الثلاثية وخصوصا بعدما أفصح الأتراك عن نواياهم حول مياه الفرات إلى سوريا بتوفر 03 شروط.

أولا: إقرار سوري بالتنازل عن لواء الإسكندرون.[*]

ثانيا: عدم السماح للعناصر الكردية ذات الأهداف القومية بالتحرك وضربها داخل سوريا.

ثالثا: عقد اتفاقية للمياه تشمل مياه العاصي[**] بوصفه نهرا دوليا ويمر في دولة ويصب في أخرى.

في عام 1990 بلغت الأزمة ذروتها عندما أقفلت تركيا نهر الفرات بالكامل. وفي عام 1995 اتفقت مع مجموعة شركات أوربية و44 مصرفا لتمويل سد " بيرجيك" على نهر الفرات.

وفي العراق لعبت تركيا على نغم الطائفية آملة أن يكون أمامها فرصة لتعويض ما فقدته في مجالات ومناطق دولية أخرى.[1]

---

[*] – منطقة سورية اقتطعتها فرنسا لصالح تركيا إبان رسم الحدود وبها حوالي 10 مليون سوري.

[**] – العاصي: ينبع من لبنان ويسير في سوريا ثم يدخل لواء الإسكندرون ليصب في البحر المتوسط.

[1] – عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات، التحديات والأخطار المحيطة. مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي ص 12.

المبحث الثاني :المشاريع المائية التركية على ضفاف نهر دجلة والفرات

يبدو للعديد من المراقبين بان السياسات المستقبلية للمنطقة سوف تتشكل على ضوء الاحتياجات المائية للدول ففي سائر أنحاء الشرق الأوسط الذي يغلب عليه الظروف المناخية الصعبة وشدة الجفاف ولهذا فان الحكومات المعنية تولي أهمية قصوى لسياسات المياه وتستثمر الكثير في التنقيب عن المياه وبناء مختلف أنواع السدود والخزانات وتطوير مصادر بديلة للحصول على المياه .[1]

إن إنشاء المشاريع المائية الضخمة سيوضح مدى الدور العام الذي ستلعبه المياه في المستقبل وتعمل تركيا جاهدة لإنشاء هذه المشاريع وبشتى الوسائل.

من الملاحظ أن هذه المشروعات المائية لدول حوض نهر الفرات هي ذات طبيعة تنافسية وليست تكاملية.

المطلب الأول: مشروع جنوب شرق الأناضول (الجاب) (Gap)

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بمشروع الجاب (Gap) احد مشاريع تركيا الضخمة لحل مشكلة المياه وتمكين تركيا من أن تلعب دورا سياسيا واقتصاديا اكبر في الشرق الأوسط ومن الملاحظ أن تركيا تلقى تشجيعا ومساندة كبيرة من الدول الأوروبية والأجنبية لتدعيم وتقوية مكانتها في المنطقة والدليل على ذلك أن هذا المشروع يلقي قبولا من الأطراف الفاعلة البيئة الإقليمية والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على حد قول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون " علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية لكي تلعب دورا سياسيا واقتصاديا اكبر في الشرق الأوسط وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي فان مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة .[2]

يطلق اسم (Gap) على سلسلة من سدود المياه والخزانات والأنفاق بالتركية باختصار.

---

[1] – نضال احمد بدر بدر، المرجع السابق، 0 34

[2] – المرجع نفسه، ص 39.

إرواء وهي تعني مشروع جنوب شرق الأناضول لاستغلال نهري دجلة والفرات.

ويقع هذا المشروع في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا المحاذية للحدود التركية مع العراق وسوريا ليعطي كل مقاطعات مدينتي (اوفة) و (ماردين) إلى جانب أقسام كبيرة من مقاطعات (غازي عنتاب) و(وديار بكر خريطة رقم.....)

يضم هذا المشروع ثلاثة عشر (13) مشروعا رئيسيا وسبعة (07) منها ضمن حوض نهر الفرات و(06) ستة مشاريع ضمن حوض دجلة وتشكل السدود وحجز الزاوية لتلك المشاريع.[1]

وقدرت تكاليفه آنذاك بـــ : 31 مليار دولار وهو المشروع الأضخم والأول الذي خطط أن يحقق التوازن المفقود بين جنوب شرق تركيا وبقية المناطق الأكثر تقدما وتطورا وقد تم انجاز هذا المشروع سنة 2005.

إن هذا المشروع يقع في منطقة تتشكل غالبية سكانها من الأكراد وتسعى تركيا من خلال إقامة هذه المشاريع المتعددة لإنعاش المنطقة اقتصاديا بهدف إضعاف النوايا الانفصالية للأكراد ولكسب أصواته عبر البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية.

وبسبب هذا المشروع تم إجلاء حوالي (170) ألف مواطن كردي من سكان المنطقة بسبب انغمار مناطقهم بمياه خزانات المشروع وجرى توطينهم بعيدا عن منطقتهم القديمة بغية تشتيتهم وخاصة التجمعات السكانية المؤيدة لجماعات حزب العمال التركي المحظور. [2]

إن مشروع (Gap) أنجز بمساهمة ودعم أمريكي وإسرائيلي بالتكنولوجية العصرية والخبرات والدعم المالي مما يجعله ورقة ضغط على المستجدات الإقليمية والدولية. [3]

---

[1] – صباح محمود محمد، السياسات المدنية في الشرق الأوسط، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2002 ص ص 206-207

[2] – فرح عبد الكريم محمد، المرجع السابق، ص 123

[3] – صباح محمود محمد، المرجع السابق ص 207

يتألف كذلك مشروع (كاب) (Gap) من 22 سدا و19 محطة كهربائية ومشروعات متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والموصلات والاتصالات حيث تقارب مساحة الزراعة المزروعة من خلاله 19% من مساحة الأراضي المروية في تركيا وتوفير 106 مليون فرصة عمل للمنطقة ذات الأكثرية الكردية.

ومن أهم سدود مشروع الجاب:

- **سد أتاتورك:** وقد دشن هذا السد في تموز 1992 بحضور رؤساء وممثلي 29 دولة إضافة إلى نحو 100 دبلوماسي، يقع السد على نهر الفرات وهو يعد الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته 84,5 مليون م² والارتفاع 190م وفي حالة الامتلاء ستبلغ كمية المياه المخزنة 48,7 مليون م³. [1]

الشكل رقم: (04) منظر لسد أتاتورك

المصدر: BpbT تركيا خرائط https://www.google.com المصدر: مطلع عليه يوم: 2017/04/24

[1] – أكرم نصر خالد، اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2002، ص 58

- **سد كيبان:** وهو أول المشاريع التركية وقد أنجز سنة 1974 بسعة خزن تقدر بـــ: 30,7 مليار متر مكعب وسعة محطته الكهرومائية 1240 ميغاواط.
- **سدى قره قاية:** تم انجاز هذا السد عام 1987 وتبلغ سعته الخزنية (9,45) مليار متر مكعب وسعة محطته الكهرومائية (1800) ميغاواط.[1]
- **سد نفق اوفة:** وهو من المنشآت الكبيرة التي باشرتها تركيا بانقسامها على نهر الفرات منذ سنوات عديدة ويرتبط بسد أتاتورك. أنجز سنة 1994 فهو ينقل الماء بقوة الدفع عبر نفقين متوازين يبلغ طولهما (26,4)كم إلى سهول ادرقة " وخزان" لارواء مساحة تبلغ: 141835هكتار.
- **سد فرق مسيتس:** يقع على مسافة محدودة 10كم عن الحدود التركية السورية وأنجز سنة 1999وتنتج المحطة الكهرومائية الملحقة به (852) كيلو واط / سا.

ومن أهم المشاريع التركية المقامة على نهر دجلة هي :

- **مشروع دجلة كيرل كيزى:** أنجز هذا المشروع عام 1997 ويشمل سدا يسمى سد دجلة بسعة خزنية مقدارها (595) مليون م^3 وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (110) ميغاواط.
- **مشروع باطمان:** أنجز هذا المشروع عام 1998 بسعة خزنية قدرها (1,75) مليار م^3 ويولد طاقة كهربائية مقدارها (198) ميغاواط وهو يروي مساحة قدرها (37744) هكتار .
- **مشروع أليســـو:** وهو من أهم المشاريع على دجلة بدأ بناؤه عام 2006 ويشمل سد اليســـو بسعة خزينة قدرها (10,410) مليار م^3 وتوليد طاقة كهربائية مقدارها 1200 مكيغاواط ويروي مساحة قدرها 3830 هكتار. إضافة إلى الأهداف السياسية فان المشروع جنوب الأناضول[2] أهداف اقتصادية واجتماعية منها:

---

[1] – فرح عبد الكريم محمد، الرجع السابق ص 124.

[2] – المرجع نفسه، ص 127.

الشكل رقم: (5) موقع سد أليسو على نهر دجلة في تركيا

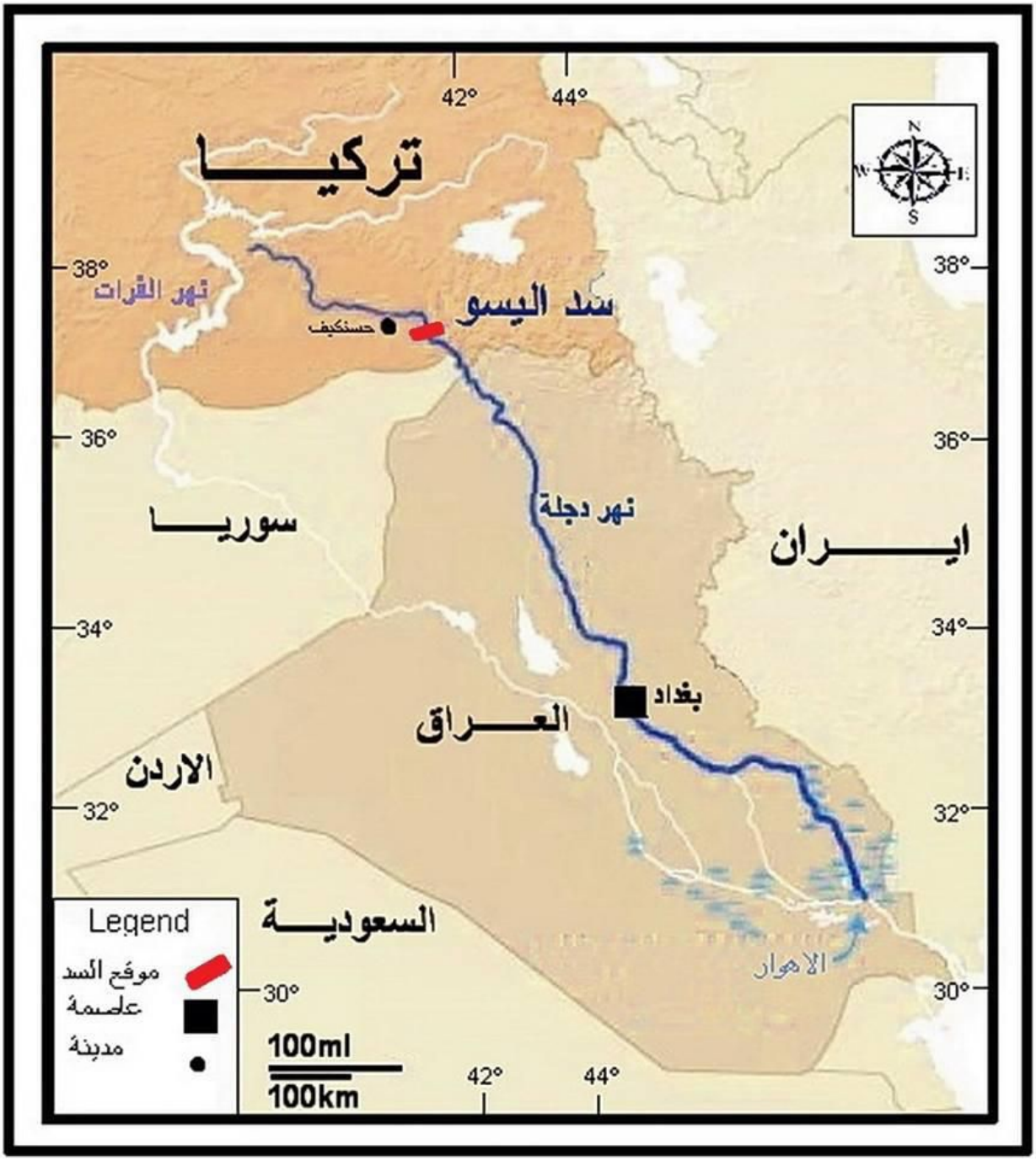

المصدر : حسين عبد المجيد حميد، المرجع السابق، ص 71.

– إقامة بنية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الإقليمي وخصوصا عبر تحويل أقاليمها الجنوبية الشرقية إلى مصدر غذاء لمنطقة الشرق الأوسط.

– تعتبر تركيا أن هذا المشروع هو حل اقتصادي للمطالب الكردية الاستقلالية عبر توفر فرص العمل وتنمية المناطق الجنوبية الشرقية الشيء الذي يجعلها تتحكم في الأكراد.

لقد واجهت هذا المشروع عدة عقبات منها :

- الكلفة الكبيرة.
- رفض دولتي الجوار سوريا– العراق للمشروع واعتبارهما أن المشروع يهدف إلى حجب المياه عنهما وبالتالي تؤثر في العلاقات بينهما وبين تركيا.[1]

إن هذا الرفض ضل لسنوات طويلة محل نزاع وتوتر العلاقات بين تركيا والجوار العربي (سوريا والعراق) في منتصف التسعينات إلا أن بداية القرن الجديد شهدت تحسن واضح في العلاقات السورية– التركية والتركية العراقية وبدت تركيا أكثر ليونة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 وأدت هذه التطورات في العلاقات إلى تحسين في ملف المياه العالق بين الطرفين حول تقسيم المياه وهذا ما تم التصريح به من طرف الأتراك " بأنه لا مشكلة مياه مع العرب" وفي بيان مجلس الأمن القومي التركي الذي نص على أن العمل مع دول المنطقة يجب أن يكون على أساس أن نهري دجلة والفرات هما نهران اثنان لكن بحوض واحد.[2]

ولعل الأبرز في قضية المياه في عهد حزب العدالة والتنمية هو المباحثات العربية التركية التي جرت في أنطاليا التركية في 22 مارس 2007 عندما التقى وزير الموارد المائية العراقي مع وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي ووزير الري السوري بهدف بحث جميع المسائل المتعلقة بالمياه المشتركة بين العراق وتركيا وسوريا.

---

[1] – أكرم نصر خالد أبو حمدي، المرجع السابق، ص 60.

[2] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص ص 130– 131.

وقد فتحت هذه المباحثات إجراء تفاهمات مشتركة وشاملة وتقرر مبدأ المحادثات الثلاثية الدورية بغية تفعيل اتفاقيات التعاون المشتركة. وأكد المجتمعون أنهم يعارضون فكرة " حرب المياه". وفي اليوم التالي من المباحثات أي يوم: 2007/03/23 عقدت اللجنة الفنية المشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه.

تجدر الإشارة أن تركيا ترفض فكرة التقسيم التي تطالب بها سوريا والعراق المدعمتين من الأمم المتحدة لكنها ترى أن القسمة يجب أن تكون وفق الاستخدام العلمي الأمثل للمياه وتحديد الحصص على أساس الحاجة.[1]

واستكمالا للمباحثات شهدت دمشق في 10 جانفي 2008 مباحثات جديدة للجنة الوزارية المائية المشتركة واتفق الجمع على أتباع أسلوب الحوار.

وتأكيدا على اهتمام حزب العدالة والتنمية بتركيا بتحسين العلاقات تم التوقيع على اتفاقية جديدة عام 2008 ومن أهم بنودها:

- تدفق لا محدود للمياه ويكون حسب الاحتياج لدولة العراق وسوريا.
- تبادل الخبرات في بناء السدود بتركيا ونظم الري.
- اجتماع كل 06 أشهر لدراسة ملف المياه.

[1] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص ص 133 – 137.

شكل رقم: (06) جدول للعناصر الأساسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول (GAP)

المشروع	المساحة المروية (هكتار)	السعة الانتاجية لتوليد الطاقة الكهربائية GWH/Year
1- مشروع الفرات الأسفل	141535	---
2- سد قرقاية	---	7353
3- مشروع حد الفرات	---	2267
4- مشروع سيروك، بازيكي	334939	107
5- مشروع أديامان- كهتة	77409	509
6- مشروع أديامان – أربان	71596	---
7- مشروع جازينيب	81670	---
إجمالي المشروعات المقامة على نهر الفرات	1,083,458	18,477
8- دجلة كر الكيزى	126080	260
9- مشروع بازمان	37744	473
10- مشورع باتمان سيلفان	213000	1500
11- مشروع كارزان	60000	315
12- سد اليسو	---	3028
13- مشروع سيزر	121000	940
إجمالي المشروعات المقامة على نهر دجلة	557824	6526
إجمالي عام لمشروع الجاب (GAP)	1,641,282	25,003

المصدر: رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 102.

المطلب الثاني: مشروع أنابيب السلام

قدم هذا المشروع « تورغرت أوزال»حينما كان رئيسا للوزراء في تركيا في أثناء زيارته للولايات المتحدة في 1987 ويقوم على نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب.

أولا: الخط الغربي: ويسير في الأراضي السورية ثم يدخل الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 بعد أن يمر في الأردن ثم يواصل سيره وصولا إلى 04 مدن سعودية وإجمالي طول الخط 2650 كم يتدفق عبره 3.500.00 م^3 من المياه يوميا.

شكل رقم: (07) جدول توزيع نسب كميات المياه المخصصة في مشروع أنابيب السلام للمنطقة العربية

المنطقة	الكمية م^3 / في اليوم	المنطقة	الكمية م^3 / في اليوم
تركيا	300.000.00	السعودية	100.000
سوريا	.....	تبوك	300.000
حلب	300.000.00	المدينة المنورة	100.000
حماة	.....	ينبع	100.000
حمص	100.000	مكة المكرمة	500.000
دمشق	.....	جدة	500.000
الأردن	600.000		
عمان	600.000		
الإجمالـــــي			3.500.000

المصدر: صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، 2002 ص 212.

ثانيا: الخط الشرقي الخليجي: ويمر في الكويت ثم يواصل سيره في ثلاث مدن سعودية هي: الدمام، المفوق، الخبر لينتقل بعدها إلى دولة قطر ثم إلى أبو ظبي فعجمان. ويبلغ طوله 290 كم ويتدفق عبره 2.500.000 م^3 من المياه.

شكل رقم: (08)جدول توزيع نسب كميات المياه المخصصة في مشروع أنابيب السلام للمنطقة العربية

المنطقة	الكمية م^3 / في اليوم	المنطقة	الكمية م^3 / في اليوم
الكويت	600.000	قطر/ الدوحة	100.000
السعودية	.....	الأمارات العربية	280.000
الجبيل	200.000	الشارقة/عجمان	160.000
الدمام	200.000	رأس الخيمة	.....
لمفوق	200.000	الفجيرة/ أم القيوين	40.000
المنامة	200.000	عمان/ مسقط	200.000
إجمالـــــي			2.500.000

المصدر: المرجع السابق، ص 213.

إن هذا المشروع يمثل فائض المياه من تركيا باتجاه دول الجنوب انطلاقا من نهري " سيحان وجيحان" تاى بلدا الشرق الأوسط وسمي بمشروع أنابيب السلام لأنه يمد أنابيب طويلة سيؤمن مقادير كبيرة من المياه لدول المنطقة وبأقل تكلفة وتخفيض الضغط على الموارد المائية.[1]

بلغت تكلفة المشروع حوالي 21 مليار دولار وبطاقة 06 مليون متر مكعب يوميا. وقدرت فترة تنفيذ المشروع بـــ: 10 سنوات.[2]

---

[1] – _____المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية: العلاقات التركية – السورية: البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923 – 2013 [د س ن] [د ص ن]

[2] – صباح محمود محمد، المرجع السابق، ص 213.

وقد قامت بدراسة هذا المشروع شركة " براون وورت" الدولية وهي شركة أمريكية وبخبرة إسرائيلية وهذا على حد تعبير وزير الخارجية الأسبق (شيمون بيريز) عام1991 (إن المعادلة التي ستحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي، الأيدي العاملة المصرية، المياه التركية، العقول الإسرائيلية).[1]

وكانت تركيا تهدف من وراء المشروع إلى تحقيق الميزات التالية:

- جني عائدان مالية تقدر بنحو ملياري دولار سنويا.
- تدعيم مكانة تركيا الإقليمية.
- السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية متمثلة في مقايضة الماء بالنفط والغاز.

وقد رفضت الدول العربية مشروع مياه أنابيب السلام التركي لعدة أسباب منه:

- الخوف من أن يصبح أمنهم المائي بيد تركيا واستخدامه كسلاح لبلوغ الدور الإقليمي الذي تنشده.
- التكاليف الباهظة للمشروع والسعر المرتفع للمياه.
- الرفض العربي لدخول إسرائيل ضمن المشروع مع وجود حاجة ماسة للماء في إسرائيل.
- رفض سوريا لهذا المشروع قبل تسوية أزمة الفرات لان أراضيها تشكل جزءا رئيسيا للمشروع.[2]

سد تشرين : تبلغ سعته التخزينية نحو 02 مليار م3 وهدفه الأساسي توليد الكهرباء.[3]

ما يلاحظ أن العلاقات المائية بين تركيا والدول العربية قد شهدت تطورات واضحة خلال عام 2009 فقد أعلن الرئيس التركي آنذاك، عبد الله غول الذي قام بزيارة بغداد في 24 مارس 2009 وهي الزيارة الأولى لرئيس تركي إلى العراق منذ 33 عاما عن وعد بمضاعفة حصة العراق من المياه .

---

[1] – نضال أحمد بدر بدر، المرجع السابق، ص 54.

[2] – أكرم نصر خالد أبو حمدي، المرجع السابق، ص61.

[3] – _____المركز السوري للعلاقات الدولية، مرجع سابق (د س ن) (د ر ص).

وكان قد صرح وزير الخارجية التركي– احمد داود اوغلو " لهيئة الإذاعة البريطانية بالقول أن تركيا ستعطي كل ما تستطيع من ماء لجارتها لأنها تحرص على رفاهية البلدين كما تحرص على رفاهيتها أيضا"

المبحث الثالث: اثر المشاريع المائية التركية على الأطراف العراقية.

لقد كانت قضية المياه أهمية بالغة بالنسبة لكل من تركيا وسوريا والعراق أيضا وكانت هذه القضية مثار جدل وتنازع مستمر بالرغم من كل الاتفاقيات المشتركة التي حاولت أن تنظم عملية توزيع المياه إلا أن هذه القضية بقيت تشكل عامل سلبي ومؤثر في العلاقات العربية التركية.[1]

المطلب الأول: اثر المشاريع المائية التركية على سوريا

لقد تحولت المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات من مشاريع التنمية للإنتاج الزراعي في المنطقة إلى واقع يهدف منه إعداد برنامج متكامل واسع النطاق وقد هندس لهاته الرئيس السابق لتركيا " تورجوت أوزال" وقد أتاح الفرصة لإخراج ملف مشروع تنمية منطقة جنوب شرق الأناضول.

وهكذا وحسب توجيهات " أوزال" فان التطور سيقلل أو سيقلص أهم أساسات تمرد السكان المحليين الأكراد في منطقة جنوب شرق الأناضول ضد الحكومة المركزية وسيدفعهم إلى رفض الانفصال عن تركيا. ولقد كانت تركيا تسوق حجة مفادها أن المنشات التي تقام في أعالي حوض نهر دجلة والفرات التي تعود بالفائدة عليها وحدها بل ستستفيد منها أيضا دولة سوريا والعراق.[2]

وعندما فتح سد " أتاتورك" وعقب الانتهاء من ملء المرحلة الأولى في جانفي 1990 تبينت على الفور عواقب ذلك على الجزء السفلي على النهرين فبعد مرور 24 ساعة هبط منسوب النهر في سوريا بمقدار متر وبعد أسبوع تأثرت المحاصيل الزراعية من جراء ذلك ولقد انخفض التصريف السنوي للفرات بنسبة 40% تقريبا رغم تعهد تركيا بالمحافظة على الحجم السنوي الكامل لمياه الفرات

[1] – نضال احمد بدر بدر، المرجع سابق، ص 45.

[2] – المرجع نفسه، ص 45.

وذلك بتعويض الخسارة التي نجمت عن ملء سد أتاتورك وكذلك سوريا لا تملك وسائل لتخزين كمية ضخمة من المياه ومع الانتهاء من تنفيذ مشروع (الجاب) (Gap) سينخفض التصريف السنوي لنهر الفرات من 30 إلى 16 مليار متر مكعب من الماء سنويا .

ورغم الشكاوي والاحتياطات والتهديدات لم تتمكن سوريا من الحيلولة دون مواصلة العمل على تنفيذ مشروع (الجاب) بل إنها لم تتوصل إلى اتفاق أو معاهدة لتقاسم مياه النهر وذلك لعدة اعتبارات منها.

- عدم التزام تركيا بالقانون الدولي.
- عدم قدرة سوريا منفردة الوقوف ضد تركيا بالرغم من امتلاكها ورقة المشكلة الكردية واستعادة لواء الإسكندرون.

وهكذا نجد أن المشاكل السياسية الأمنية تترتب عليها نزاعات حول الموارد المائية التي تتحول إلى رسائل ضغط .[1]

ولعل اخطر هذه النزاعات حول مشروع (Gap) الذي أدى إلى توتر العلاقة السورية–التركية والتصعيد والتهديد التركي بعملية عسكرية على سوريا سنة 1998.

أما بخصوص مشروع أنابيب السلام وعلى الرغم من أن المشروع يبدو إنسانيا واقتصاديا يساهم في حل مشكلة حيوية في المنطقة إلا انه لا يأخذ في عين الاعتبار حقوق الآخرين لمياه الفرات التي تفيض عن حاجة تركيا.

إن محاولة تركيا وضع المشروع موضع التنفيذ هو لغرض محكم التخطيط بالسيطرة على جميع المياه المتدفقة من أراضيها وبذلك ستكون المياه وسيلة ضغط.

[1] – نضال احمد بدر بدر، المرجع السابق، ص 46.

وبخصوص الدول العربية فإنه بتنفيذ المشروع ستعتمد على شراء المياه من تركيا وبذلك ستكون عرضة للابتزاز التركي ولاسيما إذا حدثت تطورات تتعارض ومصلحة تركيا أو أمريكا.

إن اهتمام الولايات المتحدة بملف المياه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف له مدلولات كثيرة وذلك للضغط على سوريا من اجل وقف مساندتها لحزب العمال الكردستاني. إضافة إلى أن تنفيذ المشروع سيؤدي إلى تزويد إسرائيل بالمياه والعرب في حالة حرب معها.[1]

ومن هنا فأي كان تصنيف وضع حكومة حزب العدالة والتنمية من النواحي الفكرية والعقدية والسياسية فان الشيء الذي لا يمكن إغفاله هو أن تركيا دولة ديمقراطية وذات دستور علماني لا يضع وزنا للدين كما أن أي حكومة تركية مجبرة على استمرار في تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الثنائية.[2]

ومن هنا فان جميع الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة التركية السابقة ومنها اتفاقيات المياه على الدول العربية وكذلك اتفاقية المياه التركية الإسرائيلية لا يمكن التراجع عنها أو تغييرها من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية.

---

[1] – مازن خليل إبراهيم، مشروع أنابيب السلام، وأزمة العلاقات التركية السورية (د د ن) (د س ن).

[2] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص، 130.

المطلب الثاني: اثر المشاريع المائية التركية على العراق

لقد كانت للمشاريع التركية اثر كبير على العراق فبمجرد فتح سد أتاتورك سنة 1990 وفي ظرف 24 ساعة تحمل العراق وحده خسارة حوالي 15% من المحصول نتيجة لانقطاع تدفق المياه انه وبانتهاء مشروع الجاب " Gap" سينخفض التصريف السنوي لنهر الفرات من 16 الى05 مليار متر مكعب في العراق.

إن وضع العراق الجغرافي باعتباره دولة مصب يضعه في موقف حرج لأنه يتأثر سلبا بإجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى النهرين وبشكل خاص تركيا وتؤثر تلك الإجراءات بدرجة كبيرة على كمية الإيرادات المائية الواردة إلى العراق وعلى نوعية تلك المياه.

سعى العراق ومنذ وقت مبكر في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل إلى اتفاق يضمن حصص البلدان الثلاثة في مياه النهرين طبقا للقانون الدولي.

رغم هذه المفاوضات إلا أنها لم تثمر عن التوصل إلى اتفاق نهائي، وان تركيا مستمرة في تنفيذ مشاريعها الضخمة على النهرين.[1]

لقد رفضت تركيا دائما مبدأ التفاوض حول اتفاق مشترك بخصوص تنظيم استغلال مياه الفرات وكانت حجتها دائما أن المنبع الوحيد للفرات هو تركيا ومن ثم فالنهر ليس دوليا إنما هو نهر تركي خالص في نقطة الحدود مع سوريا ويصبح بعدها عابر للحدود، أي انه نهر تركي عابر للحدود.[2]

ومن جهة أخرى فان تركيا تحاول أن تهون من شان هذا المشروع وآثاره السلبية على العراق بل كانت تدعي إمكانية استفادت العراق من هذا المشروع. وفي هذا الصدد قال الرئيس التركي السابق "تورجوت اوزال في 18 جانفي 1990" إن الشائعات المتواترة بشان إمكانية نشوب صراع بين تركيا

---

[1] – انتصار محي الدين محمد داوود، المرجع السابق، ص (د ص).

[2] – رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 120.

وجيرانها بسبب المياه تعبر عن رؤية خاطئة ومضللة ولا يمكن قبول الزعم القائل بان سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق، لأنه عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار .[1]

[1] – رمزي سلامة، المرجع السابق ، ص 125.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد شهدت العلاقات العربية التركية تطورا ابتداء من عام 2002 وهذا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا.

وبتبني هذا الحزب " تصفير المشكلات مع الجوار الجغرافي" وفق العمق الاستراتيجي الذي هندس له " أحمد داوود أغلو" وزير الخارجية التركي السابق وتقديم الوعود لحل المشكل.

لكن من الواضح أن حزب العدالة والتنمية لم يستخدم لحد الآن الهوية الإسلامية وظل مصرا على إبقاء التحالفات التركية الأساسية ولاسيما التحالف الأطلسي من خلال التركيز على أوضاعه الداخلية والخارجية كأولوية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

حيث ما زالت محاور الخلاف قائمة في الجوانب المائية خاصة حول نهري دجلة والفرات والاستمرار في إقامة المشاريع الضخمة كمشروع جنوب الأناضول وأنابيب السلام ولقد كان لهذين المشروعين اثر كبير على الجوار العربي سوريا والعراق.

إن هذه المشاريع جعلت العلاقات تتوتر بين تركيا والأطراف العربية بل بلغت ذروتها في عام 1998 إلى وشك وقوع صدام مسلح.

إن تركيا والجوار العربي تربطهما علاقات تاريخية ثقافية واقتصادية ولقد سعى الطرفان لتطوير علاقاتهما انطلاقا من مصالحهما المشتركة لاسيما أنهما تربطهما حدود مشتركة وقضايا مشتركة كالمياه والأكراد.

فعلى خلاف طبيعة العلاقات بين الطرفين التي يحكمها التجاذب والتنافر فان الطرفان لم يتجاوزا حدا معينا في جدالهما هذا وتشهد العلاقات العربية التركية تحسنا واضحا في السنوات الأخيرة وبدا واضحا توجه الطرفين نحو تعزيز العلاقة والتعاون في مختلف المجالات ولكن رغم هذا التقدم الذي يتحقق على أرضية العلاقات تبقى قضية المياه مطروحة لاختلاف تصورات ورؤى الجانبين حول سبل التعامل معها. لكن بتطور العلاقات بدا هذا الملف يتراجع فمنذ بداية التوجه السوري إلى تحسين العلاقات مع تركيا ظهرت محاولات واضحة لتغييب الملف المائي عن المحاور الأساسية للعلاقات نظرا لحساسية هذا الملف وهذا ما أكده الرئيس السوري " بشار الأسد" في زيارته التاريخية الأولى إلى تركيا في: 2004/01/07 وفي حديثه قال " إن كل بلد يطمح بان تكون لديه اكبر كمية من المياه ونحن نعيش في منطقة فيها مشكلة مياه بصفة عامة، لكن لا أستطيع أن أعتبر هذا الموضوع الآن هو مشكلة حقيقية بين سوريا وتركيا فموضوع المياه تحكمه القوانين الدولية وتحكمه العلاقات الإنسانية وعندما نحسن العلاقات أكثر سنرى أن المصلحة مشتركة حتى في موضوع المياه ..."

وفي الجانب المقابل أشار رئيس الوزراء التركي آنذاك " أردوغان" أثناء زيارته لسوريا في: 2004/12/22 إلى أنه يمكن لسوريا أن تزيد من استخدامها لمياه دجلة. [1]

أما الجانب العراقي فقد شهدت العلاقات تطورا كبيرا أيضا وهذا بتوقيع الطرفان بتاريخ: 2008/06/10 اتفاقية تأسيس مجلس أعلى للتنسيق والتعاون الاستراتيجي وقد كانت أول اتفاقية بين تركيا وبلد عربي على هذا المستوى.

[1] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص ص 316-317 .

الشكل رقم: (09) نسب المساحات المخطط لاستثمارها في دول حوض الفرات

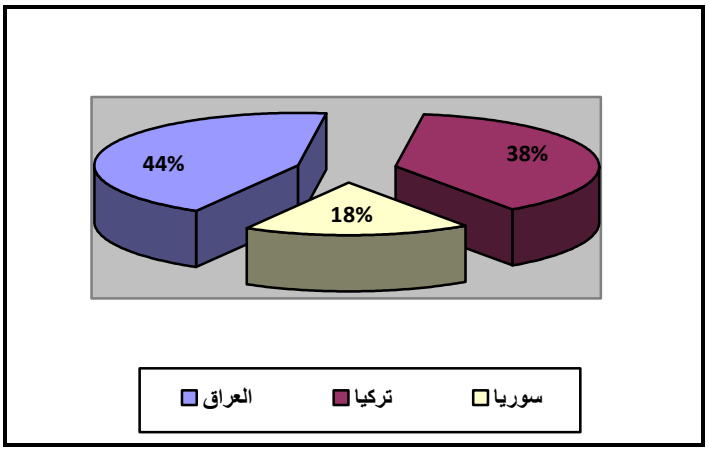

المصدر: إبراهيم أحمد سعيد، تحديات الأمن العربي، ص 517.

الشكل رقم: (10) حاجات دول الفرات من المياه

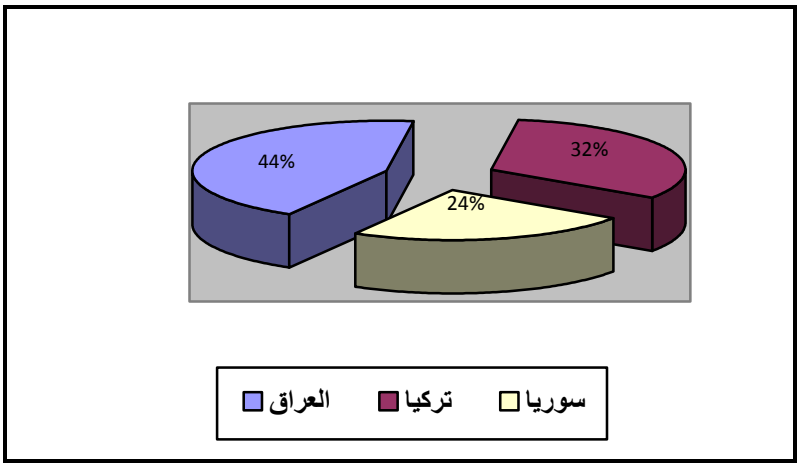

المصدر: المرجع نفسه، ص 518.

جدول رقم: (11) عدد سكان الوطن العربي ونصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة.

الدولة	عدد السكان عام 1993 (ألف نسمة)	معدل النمو السكاني 90- 93	عدد السكان عام 2000 (ألف نسمة)	عدد السكان عام 2025 (ألف نسمة)	نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة		
					1993	2000	2025
الإمارات	1710	4.2	1978	2800	146	126	89
البحرين	540	9,1	643	1000	167	140	90
الجزائر	27080	8,2	33359	51800	704	571	368
السعودية	17505	4,3	16662	40400	317	333	137
العراق	19920	3,3	26234	64300	3665	2783	1577
عمان	559	9,4	604	700	107	90	509
قطر	1433	5,2	2728	2800	112	50	86
الكويت	5040	5,3	6429	12900	901	706	57
ليبيا	4152	5,3	5963	10800	236	164	352
الأردن	8570	0,2	10106	13400	509	430	91
تونس	490	3,4	585	1200	408	340	325
جيبوتي	27420	9,2	32830	60600	797	666	167
السودان	13400	4,3	17857	35300	1627	1223	361
سوريا	9480	0,3	10780	23400	1209	1063	617
الصومال	1628	-	2254	-	-	-	490
فلسطين	2900	1,2	2928	4500	2690	2664	-
لبنان	56430	3,2	65664	93500	1044	897	1733

مصر	26069	0,2	31784	47500	1162	944	630
المغرب	2240	7,04	2630	5000	3259	2776	638
موريتانيا	13200	3,2	16350	43200	371	300	1460
اليمن							143
المجموع	241466		290742	492800	1156	960	566

المصدر: عبد الرحمان ديدوح، الأمن المائي،الإستراتيجية المائية في الجزائر، المركز العربي الديمقراطي

المبحث الأول: دور إسرائيل في أزمة المياه العربية التركية

إن تركيا أول دولة إسلامية تقيم علاقات مع إسرائيل، ففي عام 1949 اعترفت تركيا اعترافا واقعيا بالكيان الصهيوني وفي اكتو بر من العام نفسه قامت إسرائيل بتعين قنصل عام لها في تركيا.[1]

والمتتبع للسياسة التركية مع دول الجوار يلاحظ تنامي الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل على مدار العقود المتتالية بدءا بالتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية وصولا إلى توقيعهما اتفاقا عسكريا في عام 1996.

وأما التعاون والتنسيق التركي- الإسرائيلي في مجال المياه إلا دليل على حافة التقارب والتشابك في المصالح والتطلعات والأهداف تجاه المنطقة العربية عموما وسوريا والعراق خصوصا.

وتأكيد لهذا التعاون فقد قامت إسرائيل منتصف الثمانينات من القرن الماضي بمشاركة مراكز أبحاث غربية وإسرائيلية في دراسة وتحليل مستقبل أحواض الأنهار ومنابع المياه العربية.[2]

ويبرز هنا الاهتمام بموضوع المياه في كتاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي " بنيامين نتنياهو" " مكان تحت الشمس" يقول: يجب على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية .....إن إسرائيل تحتاج إلى الماء أكثر من احتياجها للأرض".

إن المصلحة الإسرائيلية تتوافق مع المصلحة التركية الهادفة إلى تخفيض حصص سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات لإثارة المشاكل مع سوريا وإطلاق التهديدات ضدها وإرغامها على تليين موقفها من مفاوضات السلام كما أنها تبرر الغزو المتكرر لشمال العراق.[3]

---

[1] – انتصار محي الدين محمد داوود، المرجع السابق (د ر ص)

[2] – ياسين احمد القطاونة، المرجع السابق، ص 83 .

[3] – انتصار محي الدين محمد داوود، المرجع السابق (د ر ص)

وفقا لذلك قامت إسرائيل من خلال تعاونها مع تركيا بتقديم المساعدات والخبرات التقنية في مجال تكنولوجيا المياه بهدف خفض تدفق هذه المياه إلى(سوريا، العراق) للإضرار بهما. حيث قامت إسرائيل بإرسال وفود من الخبراء التقنيين الإسرائيليين إلى أنقرة لتقدم خبراتهم لتركيا.

كما انتهجت إسرائيل سياسة ارتكزت على مبدأ نهب الموارد المائية العربية واستخدامها وسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والاستعداد للقتال من اجلها كما يقــول " زئيفي أوتنبرج" رئيس هيئة بحيرة طبربا السابق " إذا زاد نقص المياه في إسرائيل ولم نستطع حل المشكلة بالطرق السلمية فلا بد حينها من حلها بالحرب، وهل هناك حل أخر؟ الماء كالدم لا يمكن العيش بدونه".

فكان التقارب الإسرائيلي – التركي حول المياه والذي كانت إسرائيل تهدف من ورائه إلى إيصال رسالة تهديد وردع للدول العربية ولاسيما سوريا للضغط عليها فيما يتعلق بقضايا التسوية السلمية والمياه والأكراد.

من الطبيعي أن يبدأ التعاون بين تركيا وإسرائيل في مجال المياه خصوصا وأن إسرائيل أضحت تعد ذات قدرات متقدمة في مجال السياسات المائية، ولديها تجربة في التعامل مع مصادر المياه.

وكان التنسيق والتعاون بين الطرفين قد ارتقى إلى أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية. ففي شهر أكتوبر 1988 عقد في (نيويورك) لقاء بين وزير خارجية تركيا آنذاك " مسعود يلماط" ووزير الخارجية الإسرائيلي " شمعون بيريز" حيث طلب الوزير الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي.[1]

[1] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير ،المرجع السابق ص 254.

إن اتجاه تركيا إلى إسرائيل كبديل استراتيجي جاء بعد أن رأت أن أي نظام دفاعي إقليمي مع المحور العربي بات مستحيلا ورأت أن تقاربها مع إسرائيل يفتح الباب أمام التقارب التركي الأمريكي، نظرا لما لإسرائيل من تأثير في الداخل الأمريكي.

إن إسرائيل التي رفعت شعار" من النيل إلى الفرات" تتطلع إلى تجسيد هذا الشعار بواسطة المشاريع التركية ذات الأصل الإسرائيلي والتي منها نقل المياه التركية إلى إسرائيل عبر صهاريج بلاستيكية حسب تصميم إحدى الشركات الكندية ويتم جرها من البحر المتوسط بواسطة سفن إسرائيلية وقد يتطلب ذلك إنشاء أرصفة خاصة بين البلدين لتحميل وتفريغ المياه وهو الأمر الذي يمكن إسرائيل من 250 – 400 مليون متر مكعب سنويا.

إن تجارب إسرائيل مع فكرة السيادة المائية مع تركيا ليس لحاجة إسرائيل للمياه بقدر ما هي رغبتها في تكريس السيطرة والهيمنة على المنطقة عبر سلاح المياه موازاة مع القوى العسكرية والتي ظهرت هشاشتها للعالم.[1]

في المقابل كانت تسعى تركيا إلى توجهها الغربي في أعقاب صد الاتحاد الأوروبي ورفضه لها في عدة محاولات، كان أولها قرار المفوضية الأوروبية عام 1989 في الرد على طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر تركيا بأنها تعاني من نقص في الديمقراطية إضافة إلى دور العسكر المحوري في الحياة السياسية التركية وعليه تم استبعاد تركيا سنة 1997 من قائمة الدول المرشحة لبدء المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي ومن اجل هذا قام وزير الخارجية التركي " تانسو تشيلر" بالاتصال بوزير الخارجية الإسرائيلي " ديفيد ليفي" في فيفري 1997 من اجل أن تبذل إسرائيل جهودها في إقناع الاتحاد الأوروبي من تغيير موقفه تجاه تركيا.

[1] – يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، المرجع السابق ص 61.

وفي تقرير صادر عن مركز لتقييم الاستراتيجي الأمريكي في جويلية 1997 بشان الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها مع إسرائيل إلى أن العلاقات مع إسرائيل قد يحقق لتركيا أهداف مهمة في المنطقة ومنها التحول إلى قوة نووية سنة 2020 وقيام تركيا وإسرائيل بغزو سوريا وإعادة رسم خريطة سوريا والعراق.[1]

المطلب الأول : المسالة الكردية وتأثيرها على الأزمة المائية

الشكل رقم: (12) التقسيم العرقي في تركيا

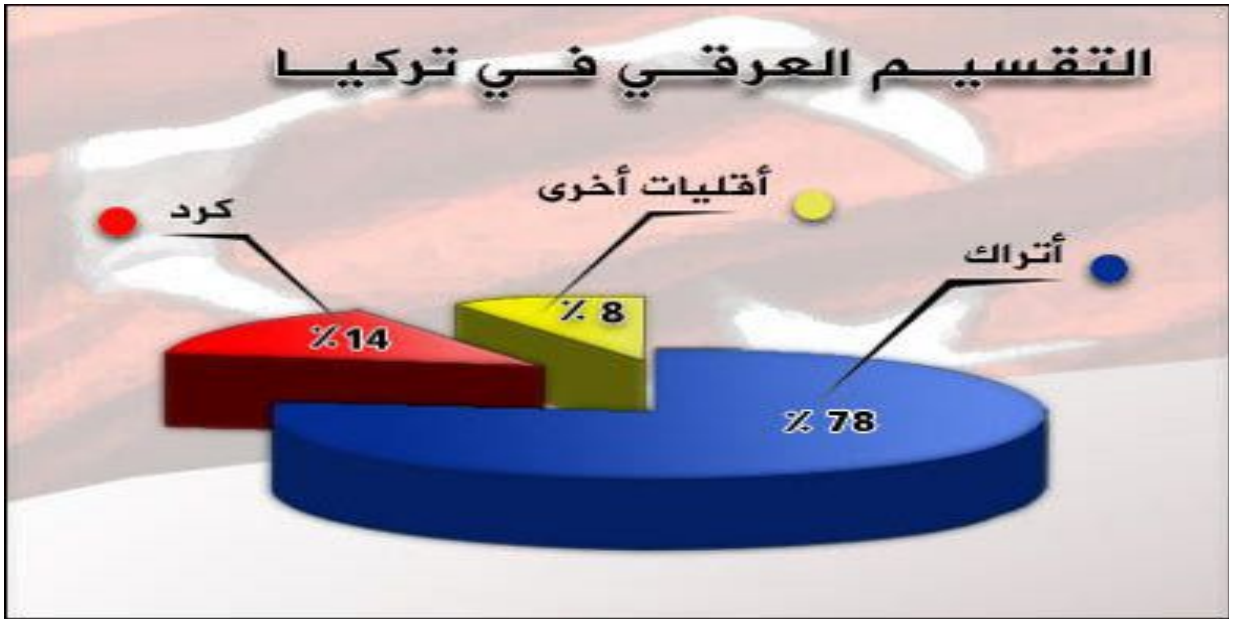

المصدر: رمزي سلامة، المرجع السابق، ص 17.

لا يمكن الحديث عن الأزمة المائية ومؤشراتها من دون الرجوع إلى طبيعة المجتمع التركي وهويته وتناقضات واختلاق التيارات الفكرية المكونة له والإيديولوجية الموجهة للرأي العام التركي.

فرضت التناقضات الكبرى والاختلافات الجوهرية بين مبادئ النظام السياسي التركي منذ عام 1923 وبين الموروث الثقافي والتاريخي للشعب التركي حالة اغتراب سياسي واجتماعي نتج عنه جدل وصراع في المجتمع والدولة يظهر إلى العلن عبر الصراع الإيديولوجي بين مؤسسات الدولة المختلفة (القضاء

[1] – يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، المرجع السابق ، ص ص 66-69.

المؤسسة العسكرية، الإعلام) وبين التيارات الفكرية والسياسية النشطة في المجتمع التركي كما أنها نزعت الانسجام الجماعي والاستقرار السياسي في تركيا.

فمن هنا وبتوظيف العامل القومي في الداخل التركي منذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 أدى إلى ظهور أزمة إثنية في الديمقراطية التركية.[1]

نشأت المسالة الكردية في تركيا نتيجة تجاهل النظام السياسي الجمهوري الأكراد كأحد المكونات الرئيسية للشعب التركي وإقرار مبدأ القومية الذي يقوم على تمجيد العنصر التركي على حساب القوميات الأخرى في الدولة التركية.

ولقد تطورت المشكلة الكردية في تركيا عقب التحولات الجيوسياسية التي أسفرت عن تفكك الاتحاد السوفياتي بحيث صارت مشكلة عالمية.

وكان هذا التطور يبدو موازيا لصعود الدور التركي في المجال الجيوستراتيجي الممتد من البلقان إلى الأناضول والقوقاز فآسيا الوسطى.

ولم تعد المسالة الحدودية والمائية المقلقة فقط للنظام التركي بل تتعداها إلى هموم أمنية مثل احتمال ظهور دولة كردية مستقلة في العراق أو في سوريا.[2]

ومن هنا فقد ارتبطت العلاقات العربية التركية بالعامل الكردي أو ما يسمى بمشكلة كردستان حيث يلاحظ حجم التركيز على هذه القضية بين تركيا من جهة وبين كل من العراق وسوريا من جهة أخرى ويمكن القول أنها مشكلة متزامنة مع الملف المائي وبالتالي فان تسوية هذه المشكلة يساعد على تسوية

---

[1] – رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002–2014 المستقبل العربي ، دراسات ص 05.

[2] – ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 27.

مشكلة المياه، حيث كانت المشكلة من أهم العوامل التي ساهمت في تطوير هذه العلاقات والوصول إلى اتفاق " أضنة عام 1998" الذي أنهى الاحتضان السوري لحزب العمال الكردستاني.[1]

فتاريخيا الأكراد شعب من الشعوب المسلمة متميز في العرق واللغة عن جيرانه لكن ارتبط بهم بعامل الدين والتاريخ المشترك وجاءت القوى الدولية التي مزقت شمل الإمبراطورية العثمانية لتفرق الشعب الكردي ووطنه بين خمس دول وهي: تركيا، العراق، إيران، سوريا وأرمينيا.

يتراوح عدد الأكراد في العالم بين 25 إلى 30 مليون استنادا إلى عدة مصادر. ويتمركز في تركيا حوالي 13 مليون، إيران 5 مليون، العراق 4,5 مليون، سوريا 1 مليون فهم منتشرون عادة في المناطق الجبلية ويحافظون على الحياة القبلية ويمتلكون تاريخا حافلا بالنضال من اجل الاستقلال أو الحكم الذاتي، وقد وعدوا بالاستقلال بموجب معاهدة " سيفر" عام 1920 بين الأتراك والحلفاء ومن المعروف أنه طوال عهد الدولة العثمانية الطويل لكن هناك ما يسمى مشكلة الأكراد نظرا لالتفاف الأكراد حول الراية الإسلامية. وعقب انهيار هذه الدولة عام 1918 ثار الأكراد شانهم شان الشعوب الأخرى، وخلال حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال أتاتورك منذ 1918 إلى عام 1923 تعاطف الأكراد مع الحركة الوطنية وفي أعقاب ذلك تبنى حزب العمال الكردستاني الدعوة إلى تأسيس كردستان الكبرى حرة مستقلة، وفي 1984 أعلن الحزب بدء الكفاح المسلح ضد القوات التركية منتهزا انشغال العراق بالحرب مع إيران. وفي سعيها للقضاء على التمرد في المناطق الكردية سعت الحكومة التركية إلى إنعاش هاته المناطق اجتماعيا واقتصاديا من خلال مشروع جنوب الأناضول (Gap).[2]

ولقد اظهر الرئيس التركي السابق " تورجوت اوزال" (1989-1993) شجاعة في الحل السلمي للمعضلة الكردية في تركيا بفتح قنوات الاتصال الرسمي مع القيادة الكردية في العراق.

---

[1] – رنا عبد العزيز الخماش، المرجع السابق، ص 06.

[2] – المرجع نفسه، ص 07.

لكن قرارات " اوزال" لم تكن كافية لأنه لم يرفع الحظر عن اللغة الكردية في الدوائر الحكومية والتعليمية بسبب الضغط والمعارضة الشديدة التي تعرض لها من قبل العسكريين وحماة الجمهورية الأتاتوركية ومن الأحزاب والقوى اليمينية المتطرفة.

وبعد موته المفاجئ في 1993/04/17 لتعود الأمور الكردية إلى تركيا إلى الخيارات العسكرية.

فشهدت عقد التسعينات تصعيدا واضحا في العمليات العسكرية ضد حزب العدالة الكردستاني وفي عام 1999 تم اعتقال "اوجلان عبد الله" زعيم الحزب بالتعاون مع الاستخبارات الأمريكية والتركية والإسرائيلية في نيروبي عاصمة كينيا بعد خروجه من سوريا بعد التهديدات التركية لها.

إلى أن صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى السلطة اظهر تصورا مختلفا للملف الكردي فهو أداء يمزج بين السياسة والقوة.[1]

فبينما لم تتخلف حكومة " اوردوغان" عن توظيف قوتها العسكرية لقمع الأكراد الذين عاودوا نشاطهم عام 2003 ولم يتردد كذلك عن عزمها اتخاذ إصلاحات سياسية واقتصادية لحل المشكلة وقد تجسد ذلك في زيارة " رجب طيب اردوغان" رئيس الوزراء آنذاك إلى مناطق جنوب شرق الأناضول والاطلاع على أهم المشكلات الكردية معترفا بالأخطاء السياسية المرتكبة سابقا من قبل الحكومات حول هاته القضية ومعلنا عن رغبته في إجراء مفاوضات مباشرة مع حكومة إقليم كردستان لوضع حد لمشكلة التمرد المنطلق من أراضي الإقليم ضد آمنها القومي وهو المؤشر المهم على أن حكومة العدالة والتنمية تميل إلى الحل السلمي.[2]

---

[1] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص ص 279–281.

[2] – المرجع نفسه، ص283.

ففي عام 2005 ومن مدينة " ديار بكر" ذات الأغلبية الكردية صرح " اردوغان" أنهم عازمون على حل مشكلة الأكراد بالديمقراطية وحقوق المواطنة. وفي عام 2009 قام بإطلاق مبادرة " الانفتاح الديمقراطي" وإجراء محادثات غير مباشرة مع " عبد الله اوجلان" في فيفري 2012.[1]

وعلى العموم ستظل المشكلة الكردية حاضرة في السياسة التركية تجاه دول الجوار العربي (سورية – العراق) ما بقيت هذه المشكلة دون حل وفي ظل إصرار تركيا ربط موضوع المياه بالقضية الكردية أو ما تسميه أنقرة " بالإرهاب".

كما أن هذه المشكلة ستظل عقبة أمام تركيا من القيام بدور إقليمي في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى أمام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي يشترط حل هذه المشكلة.[2]

المطلب الثاني : دور العامل الخارجي في أزمة المياه

في نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدما ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى على الصعيد الدولي أصبحت تهتم منذ ذلك الحين بالاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع تركيا نظرا لأهميتها الإستراتيجية.

وفي عام 1947 وبحسب مبدأ " ترومان" كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشرق الأوسط منطقة أولوية للمنافسة الأمريكية السوفياتية آنذاك ، فقامت الولايات المتحدة بدعم تركيا عسكريا واقتصاديا مقابل ضغوطات تتعرض لها من طرف الاتحاد السوفيتي خاصة في مجال أوضاع الممرات المائية وهو ما اعتبرته تركيا نوع من التهديد الغير المباشر على الممرات " البوسفور والدردنيل".

فكانت تركيا منطقة تجمع القوات إبان التدخل الأمريكي في لبنان 1958 وهذا ما يوضح أن تركيا كانت تعمل في خدمة الأهداف الأمريكية، وخلال حرب الخليج الثانية حرص الرئيس " تورجوت اوزال"

---

(1) – أكرم نصر الدين أبو حمدي، المرجع السابق، ص 92.

(2) – المرجع نفسه ص 92 .

وبحماس على الانضمام إلى التحالف لضرب العراق. وبالرغم من معارضة العسكريين والسياسيين الأتراك فان تركيا فتحت أجوائها للطائرات الأمريكية.[1]

وترى الأوساط السياسية في الولايات المتحدة إلى تركيا وإسرائيل على أنهما صديقا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كما تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع موضوع المياه بمقدار تأثيرها على المصالح الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية ولهذا قدمت مجموعة من المشاريع المائية كمشروع " جونسون" وهو مبعوث الرئيس الأمريكي (إيزنهاور) إلى منطقة الشرق الأوسط بدراسة مشكل المياه ووضح الحلول المناسبة لها وفق مبدأ توزيع الحصص. واستغلت الولايات المتحدة موضوع المياه كوسيلة ضغط على الدول العربية لحماية مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة كما أنها دعمت تركيا باعتبار مياه نهر دجلة والفرات ثروة وطنية تركية وليست انهار دولية إلى جانب تأييدها لمشروع جنوب الأناضول الذي ساهمت فيه الشركات الأمريكية بتنفيذه. وعلى الرغم من محاولات الإدارة الأمريكية إظهار حسن النية في حل موضوع الصراع على الماء إلا أن هدفها الحقيقي كان لخدمة إسرائيل أولا وأخيرا.

حيث برز هذا الموقف من خلال تعطيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى حماية موارد المياه ورفض التغيرات التي تقوم بها إسرائيل في موضوع المياه.[2]

بالمقابل تحرص تركيا على توطيد علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر بغية الحصول على مساعدتها في مواجهة المشكلات المختلفة وللضغط على العواصم الأوربية للتخفيف من حدة معارضتها لدخول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي.[3]

المبحث الثاني: انعكاسات أزمة المياه على الأمن القومي العربي

---

[1] – أكرم نصر الدين، خالد أبو حمدي ، المرجع السابق ص 111.

[2] – عادل محمد العضايلة، المرجع السابق، ص ص 308، 309.

[3] – أكرم نصر الدين، خالد أبو حمدي ، المرجع السابق ص 93.

على الرغم من طغيان الجانب السياسي والعسكري على الجوانب الاقتصادية في قضية المياه في الشرق الأوسط إلا انه لا يمكن تجاهل أو إغفال أهمية البعد الاقتصادي لهذه المشكلة لارتباطها المباشر لموضوع المياه .

فعلى الرغم من بروز أبعاد المشكلة الجغرافية والتاريخية والسياسية إلا أن بعدها الاقتصادي يظهر بوضوح في مفهوم اقتصاديات الحرب فقد شكل البعد الاقتصادي في سياسة تركيا المائية جزءا من إستراتيجية شاملة تقدم على مبدأ التفوق والسيطرة على موارد المنطقة وجزءا من مفهوم كامل ومتكامل لسياسة الموارد الاقتصادية كالنفط والمعادن والأيدي العاملة.[1]

وللحديث عن أهمية البعد الاقتصادي في الصراع على مياه نهر دجلة والفرات في كل من العراق وسوريا لابد من توضيح علاقة المياه كالتنمية ومدى ارتباطها بمفهوم التنمية والأمن الغذائي بشكل عام.

تشكل المياه بالإضافة إلى الإنسان والأرض أهم عناصر التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وتظهر هذه الأهمية من خلال العلاقة المتبادلة بين معدلات الاستهلاك للمياه ومؤشرات التنمية المتعددة كمتوسط النتائج القومي ومعدل دخل الفرد ودرجة الاكتفاء الذاتي ودرجة التصنيع.

حيث نجد أن الدول التي يرتفع فيها معدل استهلاك المياه ويصل نصيب الفرد فيها من المياه إلى أكثر من 1200 متر مكعب في السنة فان دخل الفرد فيها يزيد عن 10.000 دولار أمريكي وترتفع فيها درجة التصنيع والاكتفاء الذاتي بينما العكس في الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من المياه إلى 500 متر مكعب في السنة فان متوسط فان متوسط الدخل فيها للفرد ينخفض إلى 5 آلف دولار أمريكي وأقل.[2]

---

[1] – أحمد نور النعيمي، العلاقات العراقية–التركية الواقع والمستقبل، الاردن: دار زهدان للنشر، 2010. ص ص 28–30

[2] – عبد المنعم بلبع، السيد خليل عطا، الماء مأزق ....ومواجهات، القاهرة: منشأة المعارف بالاسكندرية، 1997. ص97

ولقد عملت تركيا استجابة لهذا الواقع الجديد بإجراء تغيرات جذرية في سياستها المائية وتطوير وتحديث بنيتها الإدارية والاقتصادية من خلال إنشائها لمشاريع مائية ضخمة كما اشرنا سابقا والعمل على إدارة والتحكم في هذا المورد الحيوي على أساس انه ذا قيمة اقتصادية وقامت باتخاذ خطوات متقدمة في مجال خصخصة المياه بل والاستثمار فيه وتصديره إلى الخارج على غرار مشروع أنابيب السلام ومقايضة بالبترول والغاز.[1]

ومن هنا انعكست السياسة المائية التركية على اقتصاديات جيرانها العرب كالعراق وسوريا وأحدثت عجزا في أمنها القومي العربي الشامل.

المطلب الأول: انعكاس أزمة المياه على اقتصاديات سوريا.

يتضح من السياسة المائية التركية في نهري دجلة والفرات اهتمام تركيا بتحويل الماء إلى سلعة تباع وتشترى مثلها مثل النفط. وما دعوتها إلى تنفيذ مشاريع ضخمة كمشروع (أنابيب السلام) الذي يعد من اخطر المشروعات التركية ليس فقط على سوريا والعراق وإنما على دول المنطقة ككل كونه يخدم في الدرجة الأولى المشروع الصهيوني من النيل إلى الفرات ويحقق مقولة النفط لكم والماء لنا.

لقد تعرضـــت سوريا في 19 كانون الثاني1990 إلى انعكاس على اقتصادها بسبب بدء تركيا بملء سد " أتاتورك" (اكبر السدود التركية) . وقامت بإغلاق نهر الفرات لمدة 27 يوما وتحججت بان السبب فني حيث أدى هذا القطع إلى انخفاض في توليد الطاقة الكهربائية في سوريا ونتيجة المياه المستخدمة للزراعة مما أدى إلى موت المحاصيل الزراعية فضلا عن تردي نوعية المياه.[2]

فكان الهدف من إنشاء سد "اليسو" التركي على بعد 45 كلم من الحدود السورية لان تكون تركيا سلة غذاء المنطقة عن طريق تحجيم القطاع الزراعي السوري من خلال حجب الحصص المائية.

---

[1] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ض282.

[2] – حسين عبد المجيد حميد، سد اليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، مجلة ديالي، العدد 68، 2015، ص 69.

نظرا لأهمية نهر الفرات في سوريا يشير وزير الري السابق السوري " إن نهر الفرات وحده المسؤول عن الأمن الغذائي لسوريا" ويصعب في هذا الإطار أن الغذاء يمثل 10الى 15% من واردات سوريا السنوية أو ما يوازي 300 ألف طن من القمح سنويا كما أن التزايد السكاني المطرد سيدفعها إلى استيراد المزيد من كميات الحبوب في السنوات القليلة القادمة.[1]

المطلب الثاني: انعكاس أزمة المياه على اقتصاديات العراق

إن الانعكاس الأول الذي ظهر في العراق يمتد إلى سنة 1974 عندما تمت مباشرة ملء خزان سد "كيبان" في تركيا وقامت سوريا بدورها في ملء بحيرة " الأسد" الأمر الذي أدى إلى موت المحاصيل الزراعية في العراق وكذلك المواشي في المناطق التي تروي من نهر الفرات إذ جف النهر تماما وانقطع جريانه.

كما أن لمشروع (Gap) انعكاس على الأراضي الزراعية في غرب العراق والفرات الأوسط إذ زادت معدلات الملوحة في التربة التي تعاني من مشكلة الملوحة المزمنة الأمر الذي ينعكس بدوره على جميع السكان وبوضعهم المعيشي والاقتصادي وتوزيعهم الجغرافي إضافة إلى وضعهم الصحي بسبب تلوث مياه النهر خاصة في محافظة البصرة ومحافظة ميسان حاليا.[2]

إن مشروع سد " اليسو" التركي سيقضي على 3/1 مساحة الأراضي الزراعية في العراق مما يعني حرمان مئات الآلاف من المزارعين من مزاولة أعمالهم ومهنتهم الزراعية كما ينصرف هذا الانعكاس أيضا على الصيادين بسبب انخفاض معدلات تصريف مياه نهر دجلة على تنمية الثروة السمكية إلى جانب الأضرار بالبيئة وتقليص رقعة الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف ظاهرة التصحر نحو أماكن كانت في منأى عن هذا الخطر. هذا الخطر بدوره ينعكس على الطقس وتكرار العواصف الترابية.

---

[1] – عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 337.

[2] – حسن عبد المجيد حميد، المرجع السابق، ص ص 74-75.

ففي النشاط الصناعي والبنية التحتية فان المشاريع المائية التركية تنعكس على محطات تصفية المياه العراقية، مصافي النفط والمستشفيات التي تعتمد على الطاقة الكهربائية.[1]

كان للسياسات المائية المشتركة بين إسرائيل وتركيا تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي وعلى أمنه المائي، خاصة وأن هذه السياسات استهدفت العراق أثناء الحصار المفروض عليه فتوقعت مشاريع السدود في العراق.

كما جعلت حرب الخليج الثانية سنة 1991 الوضع أكثر تعقيدا فحرق حقول النفط هدد طبقة المياه الجوفية.[2]

إن نهر الفرات هو شريان حيوي تقوم على ضفافه حياة الملايين من البشر في العراق ويعيش اليوم أكثر من 3/1 سكان العراق في حوض النهر تزرع مساحة قدرها 1,370 مليون هكتار كما أنشأت العديد من المشاريع الصناعية التي تعتمد على المياه، الكن قيام المشاريع التركية اثر على خطط المشاريع الزراعية والإروائية العراقية.[3]

---

[1] – حسن عبد المجيد حميد، المرجع السابق، ص ص 76-77.

[2] – ياسين أحمد القطاونة، المرجع السابق، ص 100.

[3] – عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 339.

المبحث الثالث: الحلول المشتركة لتسوية الأزمة المائية

على الرغم من أن تركيا والأطراف العربية مازالت تراهن على الأداة الدبلوماسية لمعالجة أزمة المياه إلا انه في حالة البحث عن تسوية سياسية فان جوهر الإشكالية الرئيسية يتمثل في أن هناك صعوبات حقيقية بشان التوصل إلى هذه التسوية.

وهذا نظرا لربط هذه الأزمة بعوامل أخرى كشرط إلى جانب دور الطرف الأجنبي في هاته القضية خاصة إسرائيل التي تحرص على جلب المزيد من المهاجرين إليها الشيء الذي يستدعي البحث في الثروة المائية.[1]

فالعلاقة العربية التركية بشان هذه المسالة عرفت توترات وتجاوزات لعقود من الزمن حتى كادت أن تصل في مراحل عدة إلى الصراع المسلح وهو أمر كان متوقعا في كل وقت نتيجة الخلافات الحادة على كثير من القضايا المشتركة، قضية الحدود ولواء إسكندرون، القضية الكردية، قضية المياه.[2]

فمسالة المياه أخذت أبعادا متعددة فإلى جانب أنها اقتصادية فهي كذلك مسالة قانونية واجتماعية ومسالة أمنية، ثم مسالة إستراتيجية لأنها تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها وتتشابك مع مشكلات أخرى قد تتوالد في المستقبل لهذا فلقد بينت تاريخيا أن الحروب غير قادرة على حل المشكلات التي أثيرت بسببها لأنها لا تسفر على أوضاع مؤقتة.[3]

ونظرا لقناعة أطراف النزاع انه لا يمكن تصور الأمن والسلام من دون حل مشكلة المياه بشكل عادل ولان التنمية بمفهومها الشامل تعتمد على المياه والاستقرار.

فلقد كان لابد من إيلاء أهمية كبرى لموضوع المياه من منظور أنها قضية إقليمية ولسبب وطنية فحسب ويجب حلها من خلال التعاون والمشاركة والسعي إلى إيجاد شراكة حقيقية لتنمية وتطوير الموارد

---

(1) – فتحي علي حسين، المرجع السابق، ص 21.

(2) – _____المركز السوري، المرجع السابق [د ر ص].

(3) – انتصار محي الدين محمد داوود ، المرجع السابق [د ر ص].

المائية المتاحة كما انه يستدعي الأمر تحييد المفاهيم الإيديولوجية والقومية والمعتقدات الدينية بهدف تحقيق تسوية حقيقية.[1]

إلا انه ورغم تباين المواقف حول هذه القضية إلا انه وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أخذت الظـــروف الداخلية والخارجية في تركيا بالتحسن والتطور وبدأت معها مرحلة جديـــدة وهي " تصفير المشاكل" وامتلاك الإرادة السياسية للقادة مع تغليب منطق السياسة وحسن الجوار.

ومما لا شك فيه أن حكومة حزب العدالة والتنمية لعبت دورا مهما في تعزيـــز العلاقات خاصة بتولي " احمد داود اوغلو" وزارة الخارجية مباشرة في ماي 2009 واتجاهه نحو تسوية جميع القضايا العالقة بين الجيران وخاصة أزمة المياه .[2]

---

[1] – عادل محمد العضايلة، المرجع السابق، ص 306.

[2] – _____المركز السوري، المرجع السابق، [د ر ص].

المطلب الأول : الحلول التركية لمشكلة المياه

رغم اعتراف الأتراك بان مشكلة المياه بينها وبين العرب في غاية التعقيد ولا يمكن تصغيرها إلى (قسمة مياه) فهم يختلفون مع العرب في مبادئ الحل وفي خطواته أيضا.

إن الشيء الوحيد المتفق عليه هو الحل السياسي القائم على:

- اعتبار نهر الفرات ودجلة انهارا عابرة للحدود وليست انهار دولية.
- إن مشكلة المياه يمكن أن تحل فنيا وثنائيا حسب مبدأ قسمة استخدامات المياه وليس قسمة المياه بين الدولتين ولا داعي لأخذ مبادئ القانون الدولي ولا القوانين التي تعتمدها الجمعية العامة بعين الاعتبار.

كما أن هاذين النهرين غير مخصصين للملاحة وان القانون في هذا المجال قيد التطور ولم يتم صياغته بشكل كامل.

فتركيا تفرق بين مجاري المياه الدولية والمجاري التي تمر عبر الحدود ولها الحق في التصرف بمياه النهرين لأنها نابعة من أراضيها دون مراعاة الحقوق العربية في هذين النهرين.[1]

- إن تركيا تربط مسألة المياه خاصة في نهر الفرات على اعتراف سوريا الضمني بحق تركيا في لواء الاسكندرونة رغم اعتراض سوريا في هذا الأمر.

إن تركيا تعارض إبرام اتفاقية دولية لاقتسام المياه وتكتفي فقط بالتعاون الفني لاستغلال المياه فتسعى إلى فرض وجهة نظرها المائية بمساندة الغرب، وهي غير متحمسة إلى إبرام اتفاقيات قبل أن تكمل عقد مشاريعها المقامة على الأنهار.[2]

- تركيا تلمح دائما إلى إمكان إعطاء حصة اكبر من مياه (دجلة) لسوريا والعراق على حساب حصتها في الفرات لذا يرى الأتراك أن المياه وسيلة للتعاون ولا يرونها وسيلة للضغط السياسي أو سلاحا سياسيا.

---

[1] – نضال احمد بدر بدر، المرجع السابق ص 86.

[2] – انتصار محي الدين محمد داوود، المرجع السابق [د رص].

كما أن الأتراك يطالبون سوريا دائما بوقف كل أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني الانفصالي وقد هدد " تورجت اوزال" عام 1989 بقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية وتحت مبدأ (الاستخدام الأمثل للمياه) دعا الجانب التركي إلى تشكيل عدة لجان فرعية تكون مهمتها إجراء دراسات عن التربة والزراعة والمياه والتخطيط الهندسي في البلدان الثلاثة كما تقوم اللجان بجرد للموارد المائية في المنطقة، تقويم التقنيات المستخدمة حاليا في الري وتركيب التربة وأصناف المحاصيل، تحديد الحاجات المائية الحقيقية والاستخدام الأمثل لهاته الموارد في سوريا، العراق وتركيا.[1]

ويشار هنا إلى انه وإن بدأت سياسة تركيا أكثر مرونة في عهد حزب العدالة والتنمية وخاصة وأنها بدأت في تمرير كميات اكبر من المياه إلى الدول العربية وخاصة في فصول الفيضانات إلا أن تركيا عمليا تبدوا غير راغبة حاليا في أي حل نهائي لأزمة المياه قبل اكتمال مشاريعها ويتحجج حزب العدالة والتنمية بالتزاماته التعاونية مع الحكومات السابقة حيث انه لا يمكن التراجع عنها أو تغييرها.

المطلب الثاني: الحلول العربية لمشكلة المياه

من الثابت لدى الأطراف العربية أن أزمة المياه هي ثقب واسع في الأمن القومي العربي ولهذا سعت سوريا والعراق إلى إيجاد حلول لهاته المشكلة. فمنها ما كان في إطار جامعة الدول العربية ومنها في إطار ثنائي (سوريا والعراق) ومنها ما كان على انفراد.

فرؤية جامعة الدول العربية بشان الأمن المائي العربي عكستها كلمة الدكتور " عصمت عبد المجيد" الأمين العام للجامعة آنذاك أمام مؤتمر الأمن المائي العربي والتي تتلخص في أن الجامعة ترى أن هناك ارتباط بين الأمن المائي وطبيعة الموقع الاستراتيجي للوطن العربي والذي حسب قوله يعود إلى ثلاثة أسباب:

[1] – نضال احمد بدر بدر، المرجع السابق ص 88.

- وقوع أهم مصادر المياه خارج الأراضي العربية وبالتالي خطط التنمية العربية مرهونة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه العربية.
- تراجع نصيب الفرد من المياه إلى اقل المستويات العالمية.
- استمرار اغتصاب إسرائيل للموارد المائية العربية.[1]

فعلى مر النزاع بين تركيا والجوار العربي حول المياه كانت لجامعة الدول العربية مواقف وان كانت غير عملية إلا أن هناك تنديد واستنكار وإصدار بيانات ولعل أهمها البيان الذي أصدره متحدث في تونس باسم جامعة الدول العربية في أعقاب قرار تركيا بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداء من 1990/01/13 لملء خزان أتاتورك فلم يمض سوى أسبوع واحد حتى صدر البيان تعبر فيه جامعة الدول العربية عن مدى اهتمامها بقضية المياه وضرورة تسويتها في إطار علاقات حسن الجوار واهم ما جاء في البيان.

- تأكيد ما لسوريا والعراق من حقوق تاريخية ثابتة لا يمكن إنكارها أو المساس بها في مياه نهر الفرات بموجب قواعد القانون الدولي.
- إن القرار التركي كان يتطلب تنفيذه مشاورات واتفاقا بين البلدان الثلاثة.

كما كان لجامعة الدول العربية موقف رافض للتصريحات التي صدرت عن رئيس الوزراء التركي في 1992/07/25 فقامت باستدعاء القائم بأعمال السفارة التركية بالقاهرة بتاريخ: 1992/07/30 حيث نقلت إليه موقف الجامعة فيما يتعلق بمياه دجلة والفرات.[2]

وفي أعقاب طرح أنقرة لخطة تقسيم المياه بتاريخ: 1995/12/21، فقد سعت الجامعة العربية إلى ترتيب لقاء سوري – عراقي في مقر أمانتها العامة في القاهرة من اجل تنسيق موقف البلدين.

---

(1) – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص 228.

(2) – المرجع نفسه، ص230.

كما تم وبطلب من سوريا بتاريخ: 1996/02/04 إدراج موضوع مياه نهر الفرات في جدول أعمال الدورة (105) لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

ورغم تلك المبادرات إلا أن المواقف العربية كانت ضعيفة أمام الإجراءات العملية لتركيا في إنشاء مشاريعها المائية.

ومن هذه المواقف الضعيفة ارتأت الدولتين إلى الاعتماد على نفسهما واقتراح حلول أكثر واقعية.[1] فاعتمد الحل السوري لمشكلة المياه على مبدأ اعتبار نهر الفرات نهرا دوليا.

- تعتبر سوريا القوانين الدولية والتوصيات التي أقرت بها مؤسسة القانون الدولي مبادئ عامة وملزمة بخصوص الفرات.
- اعتبار مشكلة الفرات (تقاسم المياه، وتلوثها) مشكلة سياسية وتحتاج إلى قرار سياسي على أعلى مستوى. وهي نفس المبادئ التي اعتمد عليها العراق في حلوله المقترحة لحل الأزمة رافضا بذلك التعريف التركي. ويستند على ذلك بأنه " إذا تم نفي الصفة الدولية على الأنهار المتعاقبة (العابرة للحدود) فلن يكون هناك نهر النيل، النيجر، الراين، الدانوب، المكسيك، كولومبيا وغيرها.
- ومن جهتها تعتبر الحكومة السورية أن تركيا اعترفت بنفسها في أكثر من مرة على أن النهر العابر للحدود هو نهر دولي وتطبق عليه الإجراءات الدولية الخاصة بالأنهار كما هو الحال في المعاهدة التي أبرمتها تركيا وبلغاريا تشرين الأول 1968 والتي أصبحت نافذة في تشرين الثاني 1971.[2]
- كما تؤكد الأطراف العربية على أن المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات ليست مشاريع اقتصادية كما تدعي تركيا وخاصة مشروع أنابيب السلام وذلك لان كمية المياه التي سينقلها المشروع حوالي 6.000.000 متر مكعب والكلفة المبدئية لتنفيذه هي21 مليار دولار ولعل احد الأسباب التي

---

[1] – مشعل بن عبد الرحمان المويشير، المرجع السابق، ص 233.

[2] – نضال احمد بدر بدر، المرجع السابق، ص 80.

تجعل البنك الدولي يمتنع عن المساهمة في تمويل المشروع كونه مكلف جدا إضافة إلى انه سبب قيام نزاع إقليمي.

ولهذا تخطط تركيا أن يتم تمويل المشروع من الدول العربية الخليجية وتحاول إقناع الدول العربية بمنافع المشروع رغم تحفظات الدول العربية.[1]

ومن جهة أخرى وكخطوة أولى من الحل الذي يتبناه السوريون وهو وقف كافة المنشآت والأعمال على نهر الفرات والشروع في مباحثات جدية وعاجلة بين البلدين على مستوى وزارة الخارجية من اجل الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات.

أما العراق من الواضح انه يستند حجة إلى رئيسية هي الحقوق التاريخية المكتسبة في المياه، ويؤكد العراقيون أنهم السباقون في استخدام أكبر كمية من مياه نهر الفرات وقبل عام 1917 كان العراق يروي أكثر من نصف مليون هكتار.

ويرى العراق مثل سوريا أن كلا من نهر الفرات ونهر دجلة يجب النظر إليه على انه وحدة منفصلة وذلك على أساس الحجج التالية:

- ليس هناك فائض في نهر دجلة يسمح بأي تحويل إلى نهر الفرات.
- إن الرابطة بين النهرين (شمال بغداد) هو من صنع الإنسان وهي فقط كقناة للفيضان.

والحقيقة أن أجزاء من حوض الصرف لنهر دجلة تقع في الأراضي الإيرانية مما يجعل من المفاوضات الخاصة بالتخصيص على أساس نهر واحد للفرات – دجلة غير مقبولة.

- العراق يؤكد على الحلول المكتسبة.[2]

---

[1] – مازن خليل إبراهيم، المرجع السابق، [د ر ص] [د س ن].

[2] – جون مارتن ترونداللن، المياه والسلام من اجل الناس، حلول ممكنة للنزاعات في الشرق الأوسط، مطبوعات اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة البرنامج الهيدرلوجي الدولي (د س ن) ص ص172–173.

وبالرغم من نقاط الخلاف بين الدول الثلاث فإن الجميع يعترف بضرورة التعاون ولكن التحدي الآن هو ترجمة هذه الرغبة إلى مبادئ تطبيقية مقبولة يمكن تحقيقها وتنفيذها.

حيث أنه ورغم الاتفاقيات الموقعة بين تركيا والعراق وسوريا عام 2008 أثناء حكم حزب العدالة والتنمية إلا أن الأطراف العربية يرون أنها لا ترقى لمعاهدة دولية معتمدة.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مستقبل العلاقات العربية التركية في ظل هذه الأزمة وكيف ينظر إليها حزب العدالة والتنمية. حيث سجلنا أن العلاقات العربية التركية تحركها مسائل مرتبطة ببعضها البعض خاصة المسألة الكردية ومسألة الحدود فكانت لهاته المسائل ارتباط وثيق بأزمة المياه خصوصا وان هناك أطراف فاعلة في هذا الموضوع خاصة دخول إسرائيل وأمريكا في المشكلة.

فالتقارب التركي الإسرائيلي والأمريكي يثير مخاوف الجوار العربي من تداعيات هذا الاقتراب وخصوصا الشراكة مع إسرائيل في المشاريع المائية واستفادة إسرائيل من هذا المورد المائي والذي يهدد الأمن القومي العربي.

حيث أن المشاريع المائية انعكست كثيرا على اقتصاديات سوريا والعراق من جراء ملء السدود التركية مثل ما حدث في 1989 عندما أغلقت تركيا نهر الفرات لمدة شهر كامل أين تضررت الصناعة والزراعة ونفوق الثروة السمكية إضافة إلى الانعكاسات الصحية والبيئية وقطع التمويل بالطاقة الكهربائية. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الحلول المقترحة سواء العربية أو التركية لمشكل المياه.

غير انه في اعتقادنا أن هذه المشكلة مستمرة ولن تجد حلا في هذه الظروف. فسوريا لن تكون في مركز قوة للحوار مع تركيا بسبب وضعيتها الداخلية الغير مستقرة وهو نفس الشيء يقال عن العراق الذي مازال يبحث عن استقرار سياسي وامني بعد الأوضاع التي شهدتها في أعقاب حرب الخليج.

لقد استغلت تركيا الوضعية السائدة في الجوار العربي وأخذت تطور مشاريعها غير معترفة بحقوق الجوار العربي، بل إنها تستعمل المياه كسلاح وتعتبره مثل النفط وتتهرب من إبرام اتفاقيات ومعاهدات حول هذه المشكلة وتكتفي بالحلول الفنية بإنشاء لجان مشتركة للنظر في الموضوع والتي فشلت في إيجاد حل لمشكلة المياه في ظل إصرار تركيا على اعتبار نهري دجلة والفرات نهران عابران للحدود وليست انهار دولية.

من خلال استعراض موضوع الأزمة المائية في العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا نستخلص النتائج التالية:

- تعد مشكلة المياه بين الدول إحدى المشاكل المزمنة القابلة للاندلاع في ظل الظروف والأوضاع الطارئة وقد تقود هذه المشكلة في بعض الأحيان إلى حروب محلية بين الأطراف المتنازعة وهكذا كانت هذه المشكلة ولا تزال مصدرا من مصادر التوتر الإقليمي خاصة في الشرق الأوسط ولاسيما بين تركيا والجوار الجغرافي العربي (سوريا والعراق).
- إن الرؤية الأحادية لتركيا البعيدة عن المنطق في أحقيتها بالتصرف بمياه دجلة والفرات أسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية إدعاء لا يرقى إلى مستوى المبادئ التي تحكم القانون الدولي والتي منها مبدأ عدم الإضرار بالغير والذي يعتبر إحدى أهم مبادئ حزب العدالة والتنمية وهو " صفر مشاكل مع الجوار الجغرافي".
- من الواضح أن تركيا ما زالت مستمرة في استغلال مياه النهرين وفق طروحاتها الاقتصادية والسياسية دون الاكتراث بمصالح العراق وسوريا وهي دائما تحاول أن تبرر موقفها هذا من خلال تفسيرات ومسميات ليس لها أساس في الفقه والقانون الدولي رغم أن تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تسعى إلى دبلوماسية متعددة الأبعاد وقد تم ربط العلاقات الدبلوماسية بالتوسع الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري الذي هدفه خلق منطقة آمنة ومستقرة تحيط بالبلاد من اجل توفير شروط التنمية الاقتصادية السريعة.
- كما أظهرت لنا دراسة الموضوع أهمية المياه بين تركيا وسوريا والعراق وهذا بإقامة مشاريع ضخمة من جانب دولة المنبع تركيا وهذا ما يؤثر سلبا على دول المصب مما يؤدي إلى تضرر المشاريع الزراعية والتنموية ونفوق الآلاف من الثروة الحيوانية إضافة إلى قطع التيار الكهربائي وهو ما ظهر جليا في عام 1991 عندما قطعت تركيا مياه نهر الفرات على سوريا لمدة شهر.

- لقد ظهرت لنا الدراسة أيضا أن للمسؤولين التركيين رغبة في تبوء مركز إقليمي من خلال تحكمهم في المياه واستعماله كسلاح رئيسي ضد دول الجوار الإقليمي بل إنهم ذهبوا إلى أكثر من ذلك وهو مقايضة المياه بالنفط وهذا أكده في وقت سابق الرئيس التركي آنذاك " توجت أوزال " في احتفال تخزين المياه في سد أتاتورك في 13 جانفي عام 1991 عندما قال" ...إنها خطوة مهمة جدا على طريق تركيا القوية والقادرة على احتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة في العالم".

ولقد دعم هذا الموقف وزير الدفاع التركي آنذاك بقوله " بيدنا سلاحان لردع سوريا: المياه والقوة العسكرية".

وعلى اعتبار المياه سلاح يقول الرئيس التركي السابق " سليمان ديميريل" عندما كان رئيسا للوزراء في عام 1992 من أن " المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا مثلما هو النفط ملك للبلدان التي ينبع منها ونحن لا نقول أننا نريد مشاركتكم نفطهم كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا"

إن الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها البيئة التركية في الداخل والخارج جعلت حزب العدالة والتنمية يخلق رؤية جديدة للتعامل مع التحديات والمتغيرات المحيطة به بدءا من الداخل مع المؤسسات العلمانية والمؤسسة العسكرية، القضية الكردية وإعادة النظر في السياسة الخارجية للبلاد بإقامة علاقات متعددة الأبعاد لتحقيق المصالح القومية وتعزيز المكانة الإستراتيجية. حيث أن مسالة المياه وأمام هذه التغيرات ليست من أولويات حكومة حزب العدالة والتنمية رغم التطرق إليها من كثير من الأحيان وتقديم وعود بحلها. إلا أننا نرى أن الحكومة التركية ليست لها إرادة سياسية في حل هذه المشكلة حاليا من منظور القانون الدولي بل تكتفي بتقديم حلول فنية فقط من خلال زيادة تدفق المياه إلى سوريا والعراق وتتهرب من إبرام اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية طبقا للقانون الدولي.

- إن حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا ينتهج سياسة التوازن بين العرب وإسرائيل فهو يقف في مسافة متساوية بين كل الأطراف حيث تخطو خطوة باتجاه العرب وخطوة نحو إسرائيل حيث أن مسألة المياه حسب وجهة نظر الأتراك هي مرتبطة أصلا بتأسيس سلام عادل وبناء في المنطقة بالمقابل ترى الأطراف العربية أن المشاريع المائية التركية تعتبر تهديدا لأمنها القومي خاصة مشروع أنابيب السلام التي تخدم المشروع الصهيوني ويثبت مفهوم تحويل الماء إلى سلعة.
- إن العلاقات العربية التركية هي اليوم في وضع أفضل مما كانت عليه فتطور حجم التعاون الاقتصادي والتجاري جعل المناخ السياسي الايجابي يسود علاقات العرب مع الأتراك من منظور الإرث التاريخي والحضاري ومعادلة الجغرافيا واعتماد حزب العدالة والتنمية سياسة تصفير المشاكل مع جيرانها والانفتاح على الدول العربية كل هذا من أجل تحسين صورة تركيا لعلها تظفر بمقعد لها في الاتحاد الأوروبي.

غير أن الأحداث الدموية التي شهدتها سوريا في أعقاب ما يسمى " الربيع العربية بداية من 2011 شهدت العلاقات التركية السورية إختلالات بسبب موقف تركيا من الأحداث والذي تساند فيه المطالب الشعبية مما خلق العداء بين النظامين.

كما تمكنت الدراسة من خلال البحث في المعلومات الواردة فيها من إثبات صحة فرضيتها القائلة إن أزمة المياه تنعكس على العلاقات العربية التركية حتى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ويظهر ذلك في تنامي حالة عدم الثقة بين الأطراف الثلاثة نتيجة الانفراد الكلي لتركيا بمسألة المياه مع الإصرار على رفض إبرام اتفاقيات ومعاهدات في إطار القانون الدولي المنظم لموضوع المياه.

وعليه توصي الدراسة باتخاذ موقف عربي موحد ومساند لسوريا والعراق في مطالبهما المشروعة من الحصص المائية اللازمة لها والوقوف أمام تداعيات المواقف التركية حيال القضايا العربية من أجل تعديل مناهجها السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية.

- توصلت الدراسة إلى انه لا يمكن التعامل مع أزمة المياه في المستقبل بمعزل عن التسلسل التاريخي من خلال الحقوق المكتسبة التي ترجع إلى الري التقليدي لنهر دجلة والفرات أين كانت مياههما مصدر الحياة ومهد الحضارات القديمة مثل حضارة بلاد الرافدين.
- كما انه وتطبيقا لسياسة العمق الاستراتيجي في حزب العدالة والتنمية أنه يجب ترجمة الرغبة والنية في تصغير المشكلات إلى مبادئ تطبيقية مقبولة يمكن تحقيقها وتنفيذها في إطار قواعد قانونية منظمة.

أولا: باللغة العربية:

أ) الكتـــب:

1-أحمد نور النعيمي، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، الاردن: دار زهدان للنشر، 2010.

2- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية، القاهرة: منشاة المعارف بالاسكندرية،2001.

3- رشدي سعيد.....وآخرون، أزمة المياه في الوطن العربي، اللقاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006.

4- صباح محمود محمد، السياسات المدنية في الشرق الأوسط، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

5- عبد المنعم بلبع، السيد خليل عطا، الماء مأزق .... ومواجهات، القاهرة: منشأة المعارف بالاسكندرية، 1997.

6-عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجيات والمتطلبات، سوريا: دار الفكر، 1999.

7- عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

8- عقيل سعيد محفوظي، سوريا وتركيا- الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، لبنان: مركزدراسات الوحدة العربية، 2009.

9- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، سوريا: دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزبع، 2008.

10- فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

11- سامر مخيمر خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل، الكويت: عالم المعرفة، 1996.

12- ماجدة جبريل، إدارة الأزمات، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة[د س ن].

13- منذر خدام، الامن المائي العربي، الواقع والتحديات، ط 2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

14- محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدات الاقتصادية، القاهرة: مكتبة مدبولي. 2003.

15- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الأوسط، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

ب) **الدوريات:**

1- أحمد سعيد نوفل ...وآخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر نوفمبر 2016.

2- جون مارتن ترونداللن، المياه والسلام من أجل الناس حلول ممكنة للنزاعات المائية في الشرق الأوسط، تر: مجدي حنفي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مطبوعات اليونيسكو، 2008.

3- حسين عبد المجيد حميد، سد اليسو التركي واثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، مجلة ديالي، العدد 68 ، 2015.

4- عدنان عباس حميدان، خلفمطر الحراد، الامن المائي العربي مسألة المياه في الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 العدد الثاني 2006.

ج) دراسات غير منشورة:

1- أكرم نصر الدين خالد أبو حمدي، اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2002.

2- انتصار محي الدين محمد داوود، دور المياه في الصراع العربي – التركي، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية. جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية الاجتماعية شعبة العلوم السياسية، 2005.

3- بن جامع لمياء، إستراتيجية الاتحاد الأوربي في إدارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010.

4- بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن وبلاد الرافدين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، فرع علاقات دولية 2005.

5- محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السسياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2007 – 2012، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ماجستير دراسات الشرق الأوسط 2013.

6- مشعل بن عبد الرحمان المويشير، أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية – التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا [د س ن].

7- نضال احمد بدر بدر، الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات العربية – السورية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012.

8- فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، فرع العلوم السياسية 2014.

9- شرمالي تسعديت، أزمة المياه وتاثيرها على العلاقات الدولية " دول حوض النيل نموذجا" مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1، 2013 – 2014.

10- يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، عمادة الدراسات العليا، برنامج ماجستير الشرق الأوسط، 2011.

11- ياسين احمد القطاونة، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية 1991 -2008. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2009.

د) الانترنـــت:

1- عبد الإله البلداوي، إدارة واقتصاد. متحصل عليه من الموقع:
WWW.suronline.org/AlabWab/edare- eqtesad(27)1447.htm
مطلع عليه يوم: 2017/04/24 على الساعة: 9:30.

2- _____المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، العلاقات التركية – السورية، البعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923 – 2013 متحصل عليه من الموقع: WWW.scirn.org/user files/files أطلع عليه يوم: 2017/04/21 على الساعة: 9:15.

3- _____القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق متحصل عليه من الموقع:

WWW.alalamain.info/uploads/PDF-documents أطلع عليه يوم: 2017/05/11 على الساعة: 12:10سا.

4- مازن خليل إبراهيم، مشروع أنابيب السلام، وأزمة العلاقات التركية السورية متحصل عليه من الموقع: WWW.iasj.net/iasj/?/func=fulltex.qid=27064 أطلع عليه يوم: 2017/05/15 على الساعة: 08:30.

5- هنري ج باركي، تركيا والعراق أخطار (وامكانات الجوار)، متحصل عليه من الموقع: https://WWW.usip.org/sites/defaut/files/sr141-arabic-pdf أطلع عليه يوم: 2017/04/14 على الساعة: 12:10.

6- صائب الأقهوجي، تجمع سوريا الأم، متحصل عليه من الموقع: المصطلحات المتشابهة – المصطلح – الأزمة WWW.syriansa.com/3 أطلع عليه يوم: 2017/04/20 على الساعة: 16:05.

هـ) **مقـــالات**:

1- حسين عبد المجيد حميد: سد اليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة والفرات في العراق، مجلة ديالى، العدد 68، 2005.

2- دلال بحري، أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية الدولية، دراسة حالة نهري دجلة والفرات، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية [د س ن].

3- محمد علي محمد تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار العربي، العراق : المستقبل العربي، [د س ن].

4- عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات، التحديات والأخطار المحيطة. مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي

5- رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014 مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي [د س ن].

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A) Les Ouvrages :

1- Gloyes Mutin, L'eau quelle perspective pour le moyen- orient – Awde, Geuthner.2007.

2- Elizabeth picard, politiques de développement et impératifs de sécurité dans les états de l'Euphrate, centre d'étude et documentation, 1992.

3- Ugine Kaya, D'ilet yankaya, les relations de la Turquie avec la Syrie, institut français d'étude anatoliennes Istanbul, 2014.

4- Français Gaudreau, l'occidentalisation de la turque et ses relations avec ses voisins orientaux de la guerre du golfe a aujourd'hui, institut d'études internationales de Montréal ; 2003.

5- Tarek Majzoub , les fleuves du moyen orient : situation et perspective juridico politique, cale (paris : L'harmattan 1994.

B) Internet :

1- _____ La guerre de l'eau)) nouveau moyen de pression économique pour demain sur site.

www.google.com/search?q.www.comlie.uft.Vue de 16/05/2017 a 20H00.

فهرس المحتويات

مقدمـــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الأزمة **11**

المطلب الأول: تعريف المياه **14**

المطلب الثاني: المقصود بالأزمة المائية **16**

المبحث الثاني: الأزمة وبعض المصطلحات المشابهة **17**

المطلب الأول: الأمن المائي **20**

المطلب الثاني: دور المياه في العلاقات العربية التركية **21**

المبحث الثالث: محددات العلاقات العربية التركية **26**

المطلب الأول: الأبعاد القانونية لمسألة المياه **31**

المطلب الثاني: الاتفاقيات المائية العربية التركية **35**

خلاصة الفصل الاول: **37**

الفصل الثاني: إستراتيجية حزب العدالة والتنمية في تركيا لمسالة المياه

المبحث الأول: محاور الخلافات العربية التركية **41**

المطلب الأول: محاور الصراع على نهر الفرات..... **43**

المطلب الثاني: محاور الصراع على نهر دجلة **47**

المبحث الثاني: المشاريع المائية التركية على ضفاف نهري دجلة والفرات **50**

المطلب الأول: مشروع جنوب الأناضول GAP **50**

المطلب الثاني: مشروع أنابيب السلام **58**

المبحث الثالث: أثر المشاريع المائية التركية على الأطراف العربية **61**

المطلب الأول: أثر المشاريع المائية التركية على سوريا **61**

المطلب الثاني: أثر المشاريع المائية التركية على العراق **64**

خلاصة الفصل الثاني: **66**

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات العربية – التركية في ظل أزمة المياه

المبحث الأول: دور إسرائيل في أزمة المياه العربية التركية **72**

المطلب الأول: المسألة الكردية وتأثيرها على الأزمة المائية **75**

المطلب الثاني: دور العامل الخارجي في أزمة المياه **79**

المبحث الثاني: انعكاسات أزمة المياه على الأمن القومي العربي **81**

المطلب الأول: انعكاس أزمة المياه على اقتصاديات سوريا **82**

المطلب الثاني: انعكاس أزمة المياه على اقتصاديات العراق **83**

المبحث الثالث: الحلول المشتركة لتسوية الأزمة المائية **85**

المطلب الأول: الحلول التركية لمشكلة المياه **87**

المطلب الثاني: الحلول العربية لمشكلة المياه **88**

خلاصة الفصل الثالث: **93**

الخاتمـــة **95**

قائمة المراجـــع **100**

فهـــرس المحتويات **107**

الملاحـــق **110**

ملخص الدراسة

المعاهدات الدولية لتنظيم الأنهار العابرة للحدود

1- معاهدة بين فرنسا وسويسرا الموقعة في: 1824/11/04، وتضمنت مادتها الخامة ما يلي:

*- توزيع المياه يتم مناصفة بين الدولتين.

*- حرية استخدام المجاري النهرية ولإقامة منشآت الري والصناعة ضمن إقليم كل دولة.

2- اتفاقية ماستريخت الموقعة في: 1843 بين بلجيكا ولكسمبورغ، وقد أقرت بأنه ليس من حق أي من الدولتين الحصول على امتياز من شأنه التأثير على حقوق الدولة الأخرى المتشاطئة دون إذن مسبق.

3- معاهدة بين النمسا وبلغاريا بشأن نهر " أين" (Aina) في: 1859/01/01.

4- المعاهدة البلجيكية – الهولندية الموقعة في: 1836/05/12 والتي ألزمت بلجيكا بإعادة روافد الأنهار إلى مجراها الطبيعي لتأخذ طريقها إلى هولندا وتحديد كمية المياه المستغلة لزراعة الموز.

5- قرار التحكيم الصادر عام 1871 بخصوص الخلاف القائم بين إيران وأفغانستان حول حقوق الانتفاع بمياه نهر هلمند (Halmand)، وكذلك قرار التحكيم الصادر في عام 1905 في نفس النزاع بعد تجدد الخلافات بين الطرفين والذي أقر بأن النهر " نهر دولي" وليس لأي طرف الحق بإضرار الطرف الآخر.

6- معاهدة بين ألمانيا وسويسرا والموقعة في: 1879/05/10 والتي نصت على ما يلي:

* يلتزم الطرفان بعد إقامة أية منشآت أو إحداث تغييرات بشكل يعرقل جريان مياه النهر.

* يلتزم الطرفان بعد إقامة أية منشآت دون التوصل إلى اتفاق مسبق بين البلدين.

7- البروتوكول البريطاني الايطالي الموقع في: 1891/04/15 والذي ينص على تعهد ايطاليا بعد إقامة أي منشآت هندسية على نهر عطبرة في الحبشة من شأنها التأثير على انسياب المياه إلى نهر النيل.

8- المعاهدة البريطانية – الحبشية بتاريخ: 1902/05/15، والتي تعهدت فيها الحبشة طبقا لنص المادة الثالثة منها: بعدم إقامة أو السماح بإقامة منشات هندسية على النيل الأزرق أو بحيرة تانا(Tana) أو نهر السوباط من شأنها التأثير على مياه نهر النيل بدون اتفاق مسبق مع السودان.

9- اتفاقية كارل ستاد (karlstad) بين النرويج و السويد في 1905/10/26 .حيث نصت مادتها الثانية على انه :لا يجوز إحداث تغيرات جدية في منطقة الأحواض المشتركة بدون اتفاق مسبق بين الدولتين.

10- معاهدة بريطانيا – الكونغو الموقعة في: 1906/05/09 والتي تعهدت فيه الكونغو بموجب المادة الثالثة بعدم اقامة أية منشآت على نهري " سميلكي واليزنجو" من شأنها تقليص كميات المياه التي تجري في بحيرات " آلبرت" (Albert) بدون الاتفاق مع السودان.

11- الاتفاقية الأمريكية – المكسيكية الموقعة بتاريخ: 1906/05/21، والتي أقرت تنظيم جريان مياه حوض نهر ريو جراندي (Rio Grande) الأعلى وفق جدول زمني محدد بين الدولتين.

12- الاتفاقية المصرية – السودانية في عام: 1907 والتي التزمت فيها السودان بعدم استخدام مياه النيل الأزرق في الفترة ما بين: 1/2-7/15 من كل عام لغرض تأمين الري في مصر.

13- المعاهدة الأمريكية الكندية الموقعة في 1909/01/11 والتي تضمنت الانتفاع المشترك في الأنهار الحدودية بينهما وفق المبادئ التالية:

* إن إقامة السدود في أي من البلدين يمكن أن تؤدي إلى أضرار إذا لم تخضع لموافقة الطرف الآخر

* لكل دولة الحق في استخدام نصف المياه على طول حدودها لتوليد الطاقة الكهربائية.

* لكل بلد الحق بحصة عادلة من جميع المياه لأغراض الري.

14- عقد عام 1911 مؤتمر بمدريد لمعهد القانون الدولي لمناقشة جملة من الأمور الدولية وإيجاد تشريعات مناسبة لها، ومنها تأكيد وضمان حقوق الدول المتشاطئة في النهر الدولي، وقد جاء في المادة الثانية من " إعلان مدريد" ما يلي:

* لا يجوز للدولة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الأخرى، وتمنع جميع التعديلات الضارة بالمياه.

* لا يجوز إنشاء مشاريع في دولة المصب من شانها إحداث فيضانات في دولة المنبع.

* يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة، لكي تتولى دراسة المشاريع المقترح إقامتها على النهر الدولي.

15- الاتفاقية الفرنسية – الايطالية بشأن استغلا نهر رينو (Rino) وروافده وقعت في: 1914/12/17.

16- المعاهدة الروسية – الألمانية الموقعة في: 1918/08/28 والتي نصت على عدم جواز تحويل مياه البحيرة المشتركة بينهما وفي أي اتجاه كان من شانه تخفيض جريان مياه البحيرة.

17- المعاهدة الفنلندية – الروسية الموقعة في: 1922/10/22 والتي نصت على عدم جواز تحويل مجرى النهر أو إقامة منشآت مائية يمكن أن تؤثر على تدفق مياه النهر أو على نظام الصيد إلا باتفاق مسبق بين الطرفين.

18- معاهدة جنيف لعام: 1923 (دخلت معاهدة جنيف حيز التنفيذ بتاريخ: 1935/06/30 وقد وقع المعاهدة كل من النمسا، الدانمارك، مصر، بريطانيا، اليونان، نيوزلندا، بنما، سيام، تايلاند والعراق) نصت على:

* عدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى عند استغلال الانتهار الدولية.

* تتمتع كل دولة في حدود أحكام القانون الدولي العام بحرية القيام ضمن إقليمها بجميع الأعمال المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية.

* وجوب دخول الحوض في مفاوضات للوصول إلى معاهدات بشان تنظيم استغلال المياه الدولية.

* إيجاد منظمة تتولى الإدارة والرقابة والإشراف على الأمن العام في اجزاء حوض النهر الدولي.

19- المعاهدة الهنغارية – الرومانية بتاريخ: 1924/04/14 والتي نصت مادتها الأولى والثانية على:

* وجوب الامتناع عن القيام بأي أعمال من شانها أن تؤثر على مجرى الموارد المائية.

* عدم القيام باي منشآت على النظم المائية دون اتفاق مسبق.

* وجوب دفع تعويضات للدولة المتضررة دون اتفاق مسبق.

* وجوب دفع تعويضات للدولة المتضررة في حال إلحاق الضرر بها.

20- المعاهدة النرويجية – الفنلندية بتاريخ: 1925/02/14 بشأن نهري باسفك(Pasfic) وجاكوبسليف (Gacobslifve)، وتضمنت مادتها الأولى والثانية:

* عدم إجراء أي تغيير في مجرى النظم المائية.

* تقاسم حصص مياه النهرين مناصفة.

21- توصلت النمسا وبلغارا خلال المشاورات التي جرت بينهما خلال: (1920 – 1926) إلى ما يلي:

* توزيع المياه مناصفة بين الدولتين.

* وجوب التوصل إلى اتفاق بشان استغلال عادل للطاقة الكهرومائية.

* تجنب الإضرار بالجانبين عند إقامة منشآت الطاقة.

22- الاتفاقية الفرنسية – السويسرية المتعلقة باستغلال نهر الراين (Rhine) في منطقة كيمبس (Kimbse) وقعت في بيرن (Bern) بتاريخ:1926/08/11.

23- اتفاقية بين اسبانيا والبرتغال وقعت في لشبونة في: 1926/08/11 بشان تنظيم تطوير الطاقة الكهرومائية لنهر " دورو" (Doro) وتضمنت مادته الثانية:

* آلية استخدام الطاقة الكهربائية بين البلدين.

* وجوب عدم التأثير على تدفق المياه في المجرى الطبيعي نتيجة توليد الطاقة الكهرومائية.

24- المعاهدة النمساوية – التشيكوسلوفاكية وقعت في براغ في: 1928/01/12،وتضمنت عند القيام بإجراء فردي من شأنه أن يؤثر على النظام الهيدروليكي الموجود في إقليم الدولة الأخرى.

25- معاهدة بين حكومة جنوب إفريقيا والبرتغال حول استعمال مياه نهر كونينو (Konino) وقعت في: 1929/07/01.

26- إعلان الدول الأمريكية في: 1933/12/24 اشتمل على مبادئ تعكس التعاون بين الدول النهرية في مجال استخدام المياه الدولية في الأغراض غير الملاحية، وفي استغلال الموارد المائية الدولية لتوليد الطاقة الكهرومائية في الأغراض الصناعية والزراعية.

27- معاهدة بين حكومة بلجيكا وحكومة المملكة المتحدة متعلقة بحقوق المياه فينهر تنجانيقا (Tanganyika) وروافد رواندي وقعت في لندن في: 1934/11/22.

28- المعاهدة التركية – اليونانية بتاريخ: 1935/06/30 والذي اشتمل الجزء الثالث منها:

* وجوب قيام الطرف الأول بتقديم الدراسات الفنية اللازمة عن المنشآت المائية التي يرغب باقامتها للطرف الثاني قبل المباشرة.

* على الطرف الثاني إعطاء موافقته المشروطة أو غير المشروطة أو الرفض خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

* في حال عدم حصول الطرف الأول على إجابة خلال تلك المدة، يحق له المباشرة بالمشروع.

* عند رفض الجانب الثاني للمشروع، يتم حل الخلاف عبر اللجوء للتحكيم.

29- جاء قرار محكمة العدل الدولية عام: 1937 بشان النزاع بين هولندا وبلجيكا حول مياه نهر الميزين (Mesine) كما يلي: " تتمتع كل دولة بمطلق الحرية داخل حدودها الإقليمية لاستخدام المجرى المائي إذا لم يؤثر ذلك على إنقاص حصة الدول الأخرى.

30- الاتفاق الأمريكي – المكسيكي الموقع في: 1944/02/03 والذي نص على عدم جواز إقامة منشآت مائية على نهر الريوغواند بدون اتفاق مسبق.

31- قرار التحكيم عام 1945 بين الإكوادور والبيرو على مياه نهر موديلا (Modela) والذي أقر حقوق الدول المتشاطئة أسفل مجرى النهر.

32- أقرت محكمة العدل الدولية عام: 1949، خلال نظرها في النزاع بين ألبانيا وانكلترا حول مضيق كوتروبين (kotrobin) " مبدأ احترام السيادة الاقليمية بين الدول باعتبارها مبدأ العلاقات الدولية".

33- المعاهدة الأمريكية – الكندية بشأن نهر نياجارا (Niagara) وقعت في واشنطن في: 1950/02/27.

34- اتفاق بين ألمانيا الاتحادية ولوكسمبورغ متعلق بتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الساور (Sawer) وقع ف: 1950/04/25.

35- معاهدة بين روسيا وإيران في: 1957/08/11 حول استغلال الموارد المائية لنهر أراس (Aras) ونصت مادته الثالثة على تشكيل لجان مشتركة تتولى تنفيذ وإدارة المشروعات المشتركة.

الاتفاقيات لدول حوض نهري دجلة والفرات أثناء وبعد الانتداب البريطاني

1- اتفاق بين فرنسا نيابة عن سوريا وبين تركيا بتاريخ: 1929/06/29 ضمن الحقوق المكتسبة للسكان المتنقلين كالبدو بالاستفادة من المياه على طرفي الحدود.

2- نصت المادة /13/ من الاتفاقية السورية – التركية للصداقة وحسن الجوار المعقودة في أنقرة بتاريخ: 1930/03/30 على ما يلي: " تطبيقا للمادة /12/ من اتفاق أنقرة المؤرخ في 2تشرينأول 1921 يصار حالا إلى درس برنامج الغاية منه سد حاجات المناطق التي تسقى حاليا من مياه نهر قويق وحاجات منطقة مدينة حلب، وذلك إما بزيادة كمية مياه نهر قويق أو باستعارة قسم منمياه نهر الفرات في الأراضي التركية أو بجمع هاتين الطريقتين، وتجري هذه الدراسة من قبل المفوضية العليا الفرنسية وعلى نفقة سوريا حتى مبلغ مائتي ألف فرنك وتمنح الحكومة التركية من جهتها المؤازرة التامة لهذه الدراسة وتتعهد باتخاذ مرسوم بإعلان الأشغال الضرورية لتحقيق هذا البرنامج ذات نفع عام".

3- معاهدة بين فرنسا نيابة عن سوريا وتركيا بتاريخ: 1930/05/03 تنص على أن لسوريا وتركيا حقوقا متساوية بالانتفاع من مياه نهر دجلة بوصف كونه نهرا مشتركا (وهذا ينطبق أيضا على نهر الفرات).

4- معاهدة بين تركيا العراق بتاريخ: 1946/03/29 تضمن البروتوكول رقم واحد الملحق بهذه المعاهدة أحكاما تنظم الانتفاع بمياه كل من نهري دجلة والفرات بين الدولتين المتعاقدتين.

5- بروتوكول بين العراق وتركيا عام: 1980 انضمت إليه سوريا عام: 1983 نص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية (التركية – السورية – العراقية) مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصا حوضي دجلة والفرات واقتراح الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة التي يحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة. وقد

تم تحديد مدة عمل هذه اللجنة بسنتين فقط قابلة للتمديد سنة ثالثة إذا احتاج الأمر ترفع بعده مقترحاتها إلى الجهات العليا في البلدان الثلاثة للنظر فيها. ولم تتوصل هذه اللجنة إلى تحقيق الهدف من إنشائها حتى الآن بسبب مماطلة الأتراك، وقد توقفت عن الاجتماع منذ ما يزيد على سبع سنوات لامتناع الأتراك عن حضور اجتماعاتها دون سبب مقنع وقد استمر الجانبان السوري والعراقي في الاجتماع وتبادل المعلومات الفنية وتنسيق المواقف.

6- بروتوكول سوري – تركي عام: 1987 نص على تعهد تركيا بتمرير كمية من مياه الفرات على الحدود السورية التركية – المشتركة تزيد عن (500) خمسمائة متر مكعب بالثانية خلال فترة ملء خزان سد أتاتورك أو حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاثة حول توزيع مياه نهر الفرات. وهذا البروتوكول مؤقت وهو الوحيد المعمول به حاليا، رغم اتفاقية (أضنة) عام: 1998.

7- اتفاق سوري – عراقي عقد في بغداد بتاريخ: 1989/04/17 دخل حيز التنفيذ بتاريخ: 1990/04/16 ينص على تقاسم الوارد منمياه نهر الفرات على الحدود السورية – التركية المشتركة بنسبة 58% للعراق و42% لسوريا وذلك بشكل مؤقت ريثما يتم التوصل لاتفاق نهائي بين الدول الثلاث.

8- التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (بعد سقوط النظام السياسي في العراق عام 2003).

ملخص الدراسة

إن دراسة الموضوع تمحورت حول أزمة المياه بين تركيا والجوار العربي (سوريا والعراق) وتركزت على فترة حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا ابتداء من 2002.

حيث استعرضت جانب العلاقات التركية – العربية من خلال المحددات التي تحكم هذه العلاقة وأثر أزمة المياه على هذه العلاقة.

حيث خلصت الدراسة في هذا الجانب أن هناك اختلاف وجهات النظر حول موضوع نهري دجلة والفرات فتركيا تعتبرهما ملك لها ينبعان من أراضيها فهي تصفهم بأنها أنهار عابرة للحدود فقط ومن حقها التصرف في مياههما كيفما شاء.

بينما الأطراف العربية تصفها بأنهما نهران دوليان يجب تطبيق عليهم القانون الدولي المنظم للأنهار الدولية.

كما أشارت الدراسة إلى موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا التي تبدو أكثر ليونة، إلا أننا لمسنا عدم وجود إرادة سياسية في حل المشكل لانشغاله بالأمور الداخلية وترتيب أولوياته.

وانتهت الدراسة إلى أن حزب العدالة والتنمية يقف على نفس المسافة من جميع الأطراف لتحقيق مصالحه الشخصية وفق نظرية العمق الاستراتيجي التي رسمها " أحمد داوود أغلو" (تصفير المشكلات) والسعي إلى لعب دور لإقليمي في المنطقة.

وأخيرا نعتقد أن الصراع على المياه سيبقى مثله مثل الصراع على النفط.

Résumé de l’étude

L’étude du sujet est centré sur la crise de l'eau entre la Turquie et les voisins arabes (Syrie et l'Irak) et nous avons concentré également sur la période de gouvernance du parti de la justice et le développement en Turquie, à partir de 2002.

Nous avons examiné les relations turco - arabes à travers les déterminants qui régissent cette relation et l'impact de la crise de l'eau sur cette relation.

L'étude a conclu qu’il y a une divergence de vues sur le sujet du Tigre et de l'Euphrate, la Turquie les considère comme des rivières transfrontalières, alors que les partis arabes les considèrent comme internationaux.

L'étude a indiqué également le point de vue du Parti de la justice et le développement, qui semble plus douce, mais nous avons constaté de manque de volonté politique pour résoudre le problème, parce que le parti a des préoccupations internes et des priorités a exercer.

L'étude a conclu que le Parti de la justice et le développement se tient à la même distance de tous les parties pour atteindre ses objectifs conformément a sa théorie (Zéro problème) de « Ahmed Dawood Oglou » et le parti cherche à jouer un rôle régional dans la région.

Enfin, nous considérons que les conflits d'eau continueront comme les conflits sur le pétrole